

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون



الجلسة 9769

الخميس، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2024، الساعة 10/10

نيويورك

الرئيس	السيدة بيريسفيل/السيدة باومان - بريسولين	(سويسرا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبزيا
	إكوادور	السيد مونزالفو سوسا
	الجزائر	السيد كودري
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	سلوفينيا	السيدة بلوکار دروبيتش
	سيراليون	السيد جورج
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة بن
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيكيرسلي
	موزامبيق	السيد فرنانديس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد إيريا

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



24-32450 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/10.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

الرئيسة (تكلت بالفرنسية): وفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسمهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد أديجي إيبو، مدير مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ونائب الممثلة السامية؛ والسيد جورج صامولي، كبير زملاء الأبحاث في معهد السياسة العالمية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وأعطي الكلمة الآن للسيد إيبو.

السيد إيبو (تكلم بالإنكليزية): أقدم هذه الإحاطة بالنيابة عن الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو.

لا يزال الغزو الواسع النطاق الذي شنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا - في 24 شباط/فبراير 2022، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي - يلحق معاناة واسعة النطاق بشعب أوكرانيا. وبينما تقترب من المرحلة المأساوية المتمثلة في مرور 1 000 يوم منذ بداية الغزو، لا يزال نشهد مستويات لا يمكن تصورها من الوفيات والإصابات في صفوف المدنيين، مع تصاعد الهجمات الروسية في جميع أنحاء البلد.

وجدير بالذكر أن الهجمات ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية غير مقبولة. فالهجمات العشوائية محظورة بموجب القانون الدولي. ويقع على عاتق جميع الأطراف في أي نزاع التزام باحترام المدنيين وحمايتهم، فضلاً عن الالتزام بالقانون الدولي الساري، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

ما برحت عمليات نقل الأسلحة والذخيرة وتوفير أشكال أخرى من المساعدة العسكرية للقوات المسلحة الأوكرانية مستمرة. والمعلومات

الواردة من مختلف الحكومات بشأن عمليات النقل هذه متاحة من خلال مصادر مفتوحة. وأفادت التقارير أن عمليات النقل شملت أسلحة تقليدية ثقيلة مثل الدبابات القتالية والمركبات القتالية المدرعة والطائرات المقاتلة وطائرات الهليكوبتر ومنظومات المدفعية من العيار الكبير ومنظومات القذائف والطائرات المقاتلة المسيرة، بالإضافة إلى الذخائر التي تعمل عن بعد والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. كما وردت تقارير عن قيام دول بنقل أسلحة أو التخطيط لنقلها إلى القوات المسلحة الروسية، مثل الطائرات المسيرة والقذائف التسيارية والذخائر، وعن استخدام تلك الأسلحة، واحتمال استخدامها، في أوكرانيا. كما تشير التقارير الأخيرة إلى وجود أفراد عسكريين من طرف ثالث في الاتحاد الروسي للمساعدة في العمليات العسكرية ضد القوات الأوكرانية. ونحث جميع المعنيين على الامتناع عن اتخاذ أي خطوات قد تؤدي إلى مزيد من التوسع وتكثيف الحرب. وأكرر التأكيد على أن أي عملية نقل للأسلحة والذخائر يجب أن تتم بما يتسق مع الإطار القانوني الدولي المعمول به، بما في ذلك بالطبع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، التي تفرض في بعض الحالات جزاءات وتدابير تقييدية على عمليات النقل هذه.

إن عمليات استخدام الذخائر العنقودية ونقلها المبلغ عنها تثير قلقاً بالغاً في ضوء الآثار العشوائية التي تخلفها تلك الأسلحة، بالإضافة إلى التلوث الواسع النطاق الذي تسببه. ويجب أن تظل من الأولويات المشاركة العالمية والتنفيذ الكامل لاتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، واتفاقية الذخائر العنقودية، واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

ولطالما كانت الضرورات الإنسانية هي الدافع وراء جهود نزع السلاح منذ فترة طويلة. وأدعو جميع الدول إلى التقييد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وأن تصبح أطرافاً على سبيل الأولوية في معاهدات نزع السلاح وأن تمتثل للالتزامات الواردة فيها. فالامتثال لهذه الالتزامات أمر بالغ الأهمية في منع التسبب في معاناة لا داعي لها أو إلحاق إصابات مفرطة بالأشخاص وفي حماية المدنيين. وفي أوقات

شهد سقوط أكبر عدد من الضحايا المدنيين في عام 2024، وهو استمرار لاتجاه ارتفاع عدد الضحايا المدنيين الذي بدأ في تموز/يوليه.

ولا يزال استخدام الاتحاد الروسي للطائرات المسيرة والقذائف يتسبب في سقوط قتلى وجرحى من المدنيين، فضلاً عن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المدنية في أوكرانيا. وبالإضافة إلى ذلك، وردت تقارير عن عدد من الضربات عبر الحدود باستخدام أوكرانيا للقذائف والطائرات المسيرة داخل الاتحاد الروسي، حيث أدى بعضها إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين وإلحاق أضرار بالأهداف المدنية. ومثلها مثل أي أسلحة أو منظومات أسلحة أخرى، يجب ألا تستخدم الطائرات المسيرة المسلحة والقذائف بطريقة لا تتفق مع القانون الدولي الإنساني.

ويظل استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان أحد أهم التهديدات التي يتعرض لها المدنيون في النزاعات المسلحة. وهذا الاستخدام لهذه الأسلحة غير مقبول، نظراً لنمط الضرر الذي يلحق بالمدنيين واحتمال حدوث آثار عشوائية. وأكرر التأكيد على الدعوة التي وجهها الأمين العام للدول من أجل خفض التكلفة البشرية الناتجة عن الأسلحة من خلال تأييد الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، إن لم تكن قد فعلت ذلك بالفعل.

وأود أن أؤكد من جديد دعم الأمم المتحدة لجميع الجهود الهادفة لإحلال سلام عادل وشامل ودائم في أوكرانيا بما يتماشى مع القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيد إيبو على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد صامويلي.

السيد صامويلي (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن.

إذا كانت ثمة حرب كان من السهل تجنبها، فإن الحرب في أوكرانيا هي ما نتكلم عنه. وإذا كانت ثمة حرب تمت إثارها بلا

تصاعد التوترات وانعدام الأمن يجب أن نؤكد من جديد التزامنا بنزع السلاح لأغراض إنسانية والحفاظ على الجهود العالمية لحماية المدنيين.

إن نقل الأسلحة والذخائر في أي نزاع مسلح ينطوي على خطر تحويل وجهتها، وبالتالي يثير مخاوف جدية من التصعيد. وتدابير منع تحويل وجهة الأسلحة والذخائر والتخفيف من خطره هي أساس الحيلولة دون زيادة عدم الاستقرار وانعدام الأمن في أوكرانيا والمنطقة وخارجها. وستكون هذه الجهود التي تبذلها جميع الأطراف المشاركة في عمليات نقل الأسلحة ضرورية أيضاً للتعافي بعد انتهاء النزاع.

ويجب على الدول المستوردة والمنتجة والمصدرة ودول العبور أن تتصرف بمسؤولية في كل خطوة على طول سلسلة عمليات نقل الأسلحة والذخيرة للحيلولة دون تحويل وجهتها والاتجار غير المشروع بها وإساءة استخدامها وكشف ذلك. وعمليات تقييم المخاطر قبل النقل وممارسات الوسم وحفظ السجلات، بالإضافة إلى قدرات التعقب والتحقيق، أمور تكتسي أهمية قصوى. كما أن الأمن المادي الفعال وإدارة مخزونات الأسلحة والذخائر، فضلاً عن تدابير الجمارك ومراقبة الحدود، هي أيضاً أمور أساسية.

ولمنع تحويل وجهة الأسلحة التقليدية وتنظيم التجارة الدولية بالأسلحة، أبرمت الدول أيضاً عدداً من معاهدات وصكوك مراقبة الأسلحة. وتشمل تلك المعاهدات معاهدة تجارة الأسلحة، وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية، وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب، والإطار العالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها. ويجب أن تظل من الأولويات المشاركة العالمية في المعاهدات ذات الصلة، فضلاً عن التنفيذ الكامل والفعال لتلك المعاهدات والصكوك.

وفي الفترة ما بين 24 شباط/فبراير 2022 و 30 أيلول/سبتمبر 2024، سجّلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مقتل أكثر من 11 973 مدني وإصابة أكثر من 25 943 مدني في أوكرانيا. ووفقاً للمفوضية، كان شهر أيلول/سبتمبر هو الشهر الذي

الناو. ولم يكن هناك شيء غير عادي في ذلك. فكانت أوكرانيا في إعلان سيادة الدولة لعام 1990 قد أعلنت "عزمها على أن تصبح دولة دائمة الحياد لا تشارك في تكتلات عسكرية".

إن الفكرة التي يروج لها المتحدثون باسم حلف شمال الأطلسي وصانعو السياسات الغربية بأن لكل دولة الحق السيادي في الانضمام إلى أي تحالف عسكري تريده، ونشر ما نشاء من أسلحة على أراضيها وتجاهل المخاوف الأمنية لجيرانها، تتعارض مع معاهدات ومواثيق دولية لا حصر لها، ناهيك عن الممارسات الدولية للدول منذ زمن بعيد.

فوثيقة هلسنكي الختامية لعام 1975 تحدثت عن "عدم قابلية الأمن للتجزئة". وأعلن ميثاق باريس من أجل أوروبا الجديدة لعام 1990 أن الأمن غير قابل للتجزئة، وأن أمن كل دولة مشاركة مرتبط ارتباطاً لا ينفصم بأمن جميع الدول الأخرى. وعادت وثيقة إسطنبول الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام 1999 مراراً وتكراراً إلى موضوع ما أسمته "مفهوم الأمن المشترك والشامل وغير القابل للتجزئة، ومساحة أمنية مشتركة خالية من خطوط التقسيم" (صفحة 43).

ودعونا لا ننسى بالطبع أن الولايات المتحدة، في تشرين الأول/أكتوبر 1962، لم تقبل الحجة القائلة بأن لجزيرة كوبا الحق السيادي في أن تضع على أراضيها ما تشعر أنها بحاجة إليه من منظومات أسلحة من أجل أمنها. ومع ذلك، فإن الأمن الذي تطالب به القوى الغربية لنفسها ترفض أن توفره للآخرين، ولا سيما الاتحاد الروسي.

لقد انتهت الحرب الباردة عام 1991. وقام الاتحاد السوفيتي بحلّ حلف وارسو، ثم حلّ نفسه بنفسه، ثم تخلى عن الأيديولوجية الشيوعية التي أثارت الكثير من الخوف والشك في الغرب. ولم تكن روسيا ترغب في شيء أكثر من أن تُترك في سلام لإعادة بناء اقتصادها المحطم. ونتذكر كلمات الرئيس الروسي بوريس يلتسين أمام الجلسة المشتركة للكونغرس الأمريكي في 17 حزيران/يونيه 1992:

"يجري اليوم الإقرار بالحرية الأمريكية في روسيا" ...
"لقد انهار صنم الشيوعية الذي نشر في كل مكان الشقاق

داع، فإن الحرب في أوكرانيا هي تلك الحرب. لقد جاءت الحرب في أوكرانيا نتيجة إصرار القوى الغربية العنيد على ضم كل دولة في القارة الأوروبية إلى حلف شمال الأطلسي، وعلى توسيع حدود الناتو حتى حدود الاتحاد الروسي. لقد نشبت الحرب في أوكرانيا لأن القوى الغربية، ولأكثر من ثلاثة عقود، استمرت في تجاهل المناشآت التي لا حصر لها من القادة السوفييت والروس المتعاقبين، بمن فيهم ميخائيل غورباتشوف وبوريس يلتسين وفلاديمير بوتين، بأنه لا يمكن أن ينعم أحد بالأمن ما لم يتفق الغرب وروسيا على إطار مشترك للسلام يضمن الحرية والأمن للجميع.

كيف لنا أن نعرف هذا؟ نعرف هذا لأن الأمين العام السابق للناتو ينس ستولتنبرغ أخبرنا بذلك. ففي أيلول/سبتمبر 2023، مثل ستولتنبرغ أمام لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوروبي وشرح بإيجاز شديد أنه كان من الممكن تجنب الحرب في أوكرانيا لو لم يصير الناتو على نقل بنيته التحتية العسكرية إلى الحدود الروسية. وأوضح أن الرئيس بوتين

"أرسل في الواقع مشروع معاهدة أراد أن يوقع عليها الناتو، ليعدوا بعدم توسع الحلف... لقد أردنا أن نوقع على هذا الوعد، بعدم توسع الناتو أبداً... ورفضنا ذلك... لذا لجأ للحرب من أجل منع الناتو، توسع الناتو، من الاقتراب من حدوده. وحدث العكس تماماً".

ما كان يشير إليه ستولتنبرغ هنا هو مشروعاً المقترحين الخاصين بالهيكل الأمني الجديد لأوروبا اللذين أصدرتهما روسيا في 17 كانون الأول/ديسمبر 2021. وذكر المقترجان، أحدهما موجه إلى حلف شمال الأطلسي، والآخر موجه إلى الولايات المتحدة، بإطار وثيقة هلسنكي الختامية لعام 1975 التي انتفتت فيها الأطراف المتخاصمة في الحرب الباردة على الاعتراف بالشواغل الأمنية لبعضها البعض وتعهدت بعدم تعزيز أمنها على حساب أمن خصومها المزعومين.

وجاء في صميم المقترحين الروسيين أن يلتزم الناتو بعدم مواصلة التوسع، وعلى وجه الخصوص بعدم انضمام أوكرانيا إلى عضوية

ومنذ تلك اللحظة في شباط/فبراير 1990، كان القادة الغربيون يقدمون للقادة الروس تأكيدات متكررة بأنه لن يكون هناك توسع للنااتو، ثم يتراجعون عن تلك التأكيدات في اللحظة التي يحصلون فيها على أي تنازلات كانوا يسعون للحصول عليها من موسكو. فقد أعلن رئيس وزراء المملكة المتحدة السابق جون ميجر، على سبيل المثال، في آذار/مارس 1991 أنه "لا يتوقع ظروفاً حالية أو مستقبلية يمكن أن تتضمن فيها دول شرق أوروبا إلى النااتو". ثم كان هناك الأمين العام السابق لحلف شمال الأطلسي مانفريد فورنر الذي، بعد أن أكد لوفد روسي زائر أنه لا هو ولا أي شخص آخر في حلف النااتو مهتم بتوسعته، كان يضغط بحلول آذار/مارس 1993 على وزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك وارن كريستوفر من أجل "البدء في النظر في الأطر الزمنية والمرشحين والمعايير المحتملة لتوسيع العضوية".

وبمجرد أن شرعت القوى الغربية في توسيع النااتو، تحركت الأمور بسرعة غير عادية. وكل ما كان مطلوباً هو إخبار الروس أن ما كان يحدث في الواقع لم يكن يحدث بالفعل، وأن كل ذلك كان من نسج خيالهم. فعلى سبيل المثال، بعد أن أكد الرئيس بيل كلينتون للرئيس يلتسين أن برنامج الشراكة من أجل السلام هو بديل لتوسيع حلف شمال الأطلسي - وليس خطوة تمهيدية نحوه - تراجع على الفور عما قاله. وفي كانون الثاني/يناير 1994 في براغ، أعلن كلينتون أن برنامج الشراكة من أجل السلام كان بالفعل الخطوة الأولى نحو عضوية النااتو. وقال: "إن الشراكة من أجل السلام ليس غرفة انتظار دائمة. إنه يغير حوار النااتو بأكمله بحيث لم يعد السؤال الآن هو ما إذا كان النااتو سيقبل أعضاء جدد، بل متى وكيف". علاوة على ذلك، وحتى في تلك اللحظة المبكرة، كان كلينتون يشير بالفعل إلى أن الهدف النهائي هو انضمام أوكرانيا إلى النااتو.

وفي مذكرة كُتبت في تموز/يوليه 1995 للرئيس كلينتون، تفاخر مستشار الأمن القومي آنذاك أنتوني ليك بأن الولايات المتحدة تعترم تجاوز مخاوف بعض الأوروبيين من أن توسع النااتو يسير بسرعة كبيرة. وتباهى ليك بأن

الاجتماعي والعداء والوحشية التي لا مثيل لها. لقد انهار ولن ينهض من جديد. وأنا هنا لأؤكد لكم أننا لن نسمح له بالظهور مرة أخرى في أرضنا."

وما حدث في ذلك الوقت لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية. لقد تخلى القادة السوفييت والروس عن الأراضي والحلفاء العسكريين وضخوا بالأمن. ودعونا نتذكر أنهم لم يكونوا مضطرين لفعل ذلك. لم يخسر الاتحاد السوفيتي أي حرب. بل على العكس من ذلك، كان الاتحاد السوفيتي لا يزال قوة عسكرية وسياسية هائلة، مما أثار الخوف والاحترام في جميع أنحاء العالم. لقد فعل القادة السوفييت والروس ما فعلوه لأنهم اعتقدوا أنه الشيء الصحيح الذي يجب القيام به.

بيد أن القادة الغربيين فسروا نهاية الحرب الباردة على أنها انتصار للغرب وهزيمة مذلة للاتحاد السوفيتي. ووفقاً لما قاله الرئيس السابق جورج بوش الأب، فإن الاتحاد السوفيتي لم يخسر الحرب الباردة؛ بل انتصرت الديمقراطيات الغربية. وباعتبارها المنتصرة المفترضة، شرعت القوى الغربية على الفور في حصد مكاسبها. لقد شرعت في حبس روسيا ومحاصرتها وتطويرها، حتى لا تعود روسيا قوة عظمى مرة أخرى.

والأكثر إثارة للصدمة على الإطلاق، خاصة بالنسبة للروس، هو السرعة التي قام بها الغرب بكل هذا. دعونا نتذكر كلمات وزير خارجية الولايات المتحدة جيمس بيكر لميخائيل غورباتشوف في موسكو في 9 شباط/فبراير 1990. كان حائط برلين قد سقط قبل ثلاثة أشهر فقط، ومع ذلك كانت الولايات المتحدة تضغط بالفعل من أجل ألمانيا موحدة داخل النااتو. وإقناع غورباتشوف بالموافقة على ذلك، تعهد بيكر بالألا يتحرك النااتو "بوصة واحدة نحو الشرق". وفي وقت لاحق، ادعى السياسيون الغربيون أن بيكر كان يشير فقط إلى أراضي ألمانيا الشرقية، وليس إلى دول شرق أوروبا. ولكن هذا ادعاء مخادع تماماً. ففي وقت اجتماع بيكر مع غورباتشوف، كان حلف وارسو لا يزال قائماً، وبما أن دول حلف وارسو كانت جميعها تقع إلى الشرق من ألمانيا، فإن عبارة "بوصة واحدة نحو الشرق" كان يجب أن تشير إليها.

كما تحدث الرئيس بوتين عن اهتمام روسيا بعضوية حلف الناتو. ففي آذار/مارس 2000، عندما سأله مقدم البرامج في هيئة الإذاعة البريطانية السير ديفيد فروست عما إذا كان من الممكن أن تنضم روسيا إلى حلف شمال الأطلسي، أجاب بوتين،

”لا أرى مانعاً من ذلك. ولا أستبعد مثل هذا الاحتمال إذا ومتى تم أخذ وجهات نظر روسيا في الاعتبار باعتبارها وجهة نظر شريك على قدم المساواة“.

وناقش بوتين مع الرئيس كلبنتون إمكانية انضمامه إلى حلف الناتو. وبحسب ما ورد، رد كلبنتون: ”ليس لدي أي اعتراض“. ثم أخبره كلبنتون لاحقاً: ”تعلم، لقد تحدثت مع فريقي، لا، هذا غير ممكن الآن“.

ولم يُظهر قادة الناتو أدنى اهتمام باستكشاف تلك العروض الخاصة بإقامة شراكة حقيقية، وإزالة الحواجز حقاً، ووضع أطر فعلية للأمن المتبادل. وكان واضحاً للمراقبين المخضرمين في الشؤون الدولية أن توسع حلف الناتو الموجه نحو إقصاء روسيا ونحو حصار روسيا وتطويقها سينتهي بكارثة. وقد أعرب الدبلوماسي والمؤرخ الشهير جورج ف. كينان عن استيائه من هذا الاندفاع المجنون نحو توسع الناتو. لقد حذر في عام 1998 قائلاً: ”أعتقد أنها بداية لحرب باردة جديدة“، مضيفاً

”وأعتقد أن الروس سيكون لهم رد فعل سلبي بشكل تدريجي وسيؤثر ذلك على سياساتهم. أعتقد أنه خطأ كارثي. فلم يكن هناك سبب لذلك على الإطلاق. لم يكن أي شخص يهدد أي شخص آخر“.

ويبرز سؤال واضح: ماذا كان وراء هذا الاندفاع لتوسع الناتو؟ ما الحاجة إلى ذلك؟ لم يكن أي شخص يهدد أي شخص آخر. بل على العكس، كانت العلاقات بين روسيا والغرب في حالة ود غير مسبوق. فقد تعاون يلتسين مع حلف شمال الأطلسي في يوغوسلافيا، حتى أنه عمل ضد مصالح الحليف التقليدي لروسيا، الصرب. واستمر هذا التعاون مع بوتين، الذي كان أول زعيم أجنبي يتصل ببوش هاتفياً بعد هجمات

”بعض الحلفاء ردوا على الانتقادات الروسية للتوسع باقتراح أن يبطل الحلف من العملية. وقد نجحنا في الإصرار على التزام الناتو بالجدول الزمني“.

ولكن قادة الولايات المتحدة والناتو كانوا يقولون، في العلن، شيئاً مختلفاً، شيئاً غير صحيح بالمرة، وهو أن توسع الناتو كان يهدف إلى إنهاء الانقسامات وتحقيق الاستقرار في أوروبا. فعلى سبيل المثال، في عام 1994، أعلن وزير الخارجية وارن كريستوفر، أن

”توسع حلف الناتو سيعزز الهدف الأساسي لأمريكا، المتمثل في وجود أوروبا مسالمة وغير مقسمة وديمقراطية. إن توسع الناتو سيعزز الاستقرار، ويحد من التوترات، ويمنع ظهور خطوط تقسيم جديدة في أوروبا“.

وأعلنت وزيرة خارجية الولايات المتحدة مادلين أولبرايت في شباط/فبراير 1997 أن

”حلف الناتو قد ساعد في تحقيق أصعب حلم في هذا القرن: أوروبا غير مقسمة، تنعم بالسلام، كل دولة فيها حرة، وكل دولة حرة شريكة. أما بالنسبة لأولئك الذين لم تتم دعوتهم للانضمام هذا العام، ولكنهم يرغبون في الانضمام، فيجب أن يظل باب الناتو مفتوحاً“.

ولكن كيف يمكن أن يكون هناك استقرار، كيف يمكن ألا تكون هناك خطوط تقسيم جديدة في أوروبا إذا كان توسع الناتو موجهاً نحو إقصاء روسيا؟ لقد أعرب القادة الروس مراراً وتكراراً عن اهتمامهم بعضوية الناتو. وفي رسالة وجهها بوريس يلتسين في كانون الأول/ديسمبر 1991 إلى قادة حلف الناتو، كتبت بعد فترة وجيزة من تفكك الاتحاد السوفيتي، اقترح بوريس يلتسين استكشاف إطار عمل لعضوية روسيا المحتملة في حلف الناتو. وفي عام 1993، في محادثات مع قادة الولايات المتحدة والقادة الأوروبيين، أثار يلتسين مرة أخرى إمكانية انضمام روسيا إلى حلف شمال الأطلسي. وقال يلتسين للأمين العام للناتو مانفريد فورنر إن روسيا قد تفكر في عضوية الناتو إذا أصبح الحلف منظمة سياسية وليس عسكرية.

ففي النهاية، لم نعد أعداء“. وفي أيار/مايو 1995، في محادثة فردية في الكرملين مع كلينتون، أعلن يلتسين

”لا أرى شيئاً سوى إذلال روسيا إذا ما واصلتم ذلك. كيف برأيك يبدو الأمر لنا إن استمر وجود تكتل ما بينما تم إلغاء حلف وارسو؟ إنه شكل جديد من أشكال التطويق إذا توسع تكتل الحرب الباردة الوحيد الباقي حتى حدود روسيا“.

علاوة على ذلك، كان القادة الروس على دراية تامة بأن حلف الناتو قد وضع نصب عينيه منذ فترة طويلة حصول أوكرانيا على العضوية في نهاية المطاف. ففي آذار/مارس 1997 في هلسنكي، كشف كلينتون ليلتسين أن جمهوريات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية السابقة ستضم بالفعل إلى حلف شمال الأطلسي، وأن ذلك سيشمل أوكرانيا بالطبع. ومنذ تلك اللحظة، تحركت الأمور بسرعة. فقد شهد شهر أيار/مايو 1997 افتتاح مركز المعلومات والتوثيق الرسمي للناتو في كييف؛ وشهد شهر تموز/يوليه 1997 توقيع ميثاق بين الناتو وأوكرانيا وإنشاء لجنة الناتو وأوكرانيا؛ وشهد شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2002 خطة العمل بين الناتو وأوكرانيا. وفي نيسان/أبريل 2005، أعلن الرئيس جورج دبليو بوش ورئيس أوكرانيا آنذاك فيكتور يوشتشينكو بشكل مشترك أن:

”تدعم الولايات المتحدة تطلعات أوكرانيا إلى حلف الناتو وهي مستعدة لمساعدة أوكرانيا على تحقيق أهدافها. وتؤيد الولايات المتحدة تقديم عرض لإجراء حوار مكثف حول مسائل العضوية مع أوكرانيا“.

وشهد شهر نيسان/أبريل 2008، بالطبع، إعلان حلف شمال الأطلسي في بوخارست أن أوكرانيا ستصبح عضواً فيه. وبعد ذلك، لنتقل إلى الحديث عن الوقت الراهن، نجد إعلان وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن في تشرين الأول/أكتوبر 2021 أن باب عضوية حلف الناتو مفتوح أمام أوكرانيا.

أما بالنسبة للكيفية التي كان من المرجح أن ينظر بها الروس إلى عضوية أوكرانيا في حلف الناتو، فلا يوجد مصدر أفضل من

11 أيلول/سبتمبر الإرهابية ويعلن أن روسيا ستصبح شريكا لأمريكا في الحرب العالمية على الإرهاب. وسمح بوتين للولايات المتحدة بعبور القوات والأسلحة عبر الأراضي الروسية في طريقها إلى أفغانستان.

وأوضح الرئيس كلينتون الأساس المنطقي وراء مسعاه لتوسع حلف الناتو. فشرح كلينتون في عدد نيسان/أبريل 2022 من مجلة ”ذي أتلانتيك“ أن الأمر كله يتعلق بخوفه من ”عودة روسيا المفترضة إلى القومية المتطرفة، واستبدال الديمقراطية والتعاون بالتطلع إلى بناء إمبراطورية، مثل بطرس الأكبر وكاترين العظمى. وإذا اختارت روسيا العودة إلى الإمبريالية القومية المتطرفة - التي تغذيها الموارد الطبيعية وتتسم بوجود حكومة استبدادية قوية ذات جيش قوي - فإن حلف شمال الأطلسي الموسع والاتحاد الأوروبي المتنامي سيعززان أمن القارة“.

وها نحن أولاء: ما من شيء بخصوص إنهاء الانقسامات في أوروبا، أو توسيع نطاق الأمن في جميع أنحاء القارة الأوروبية، أو بخصوص كل تلك التصريحات العظيمة الأخرى التي أتحفنا بها قادة الناتو على مدار العقود الثلاثة الماضية. لقد كان الأمر، كما توقع القادة الروس، يدور حول محاصرة روسيا وتطويقها بتحالف عسكري معاد.

وقد عبر القادة الروس، على مر السنين، عن مشاعرهم بوضوح، لكن احتجاجاتهم تم رفضها وتجاهلها مراراً وتكراراً. وفي مقابلة مع صحيفة التلغراف في عام 2008، قال الرئيس السوفيتي السابق غورباتشوف إن

”الأمريكيين قد وعدوا بألا يتجاوز حلف الناتو حدود ألمانيا بعد الحرب الباردة. ولكن الآن نصف دول أوروبا الوسطى والشرقية أعضاء، فما الذي حدث لعودهم؟“

وقد أعرب الرئيس يلتسين مراراً وتكراراً عن حيرته حول سبب توسع الناتو بسرعة فائقة نحو الشرق إذا كان من المفترض أن يكون الناتو وروسيا شركاء. وفي رسالة وجهها يلتسين إلى كلينتون في تشرين الثاني/نوفمبر 1994، حذر يلتسين من أن الشعب الروسي يرى بشكل متزايد أن توسع الناتو ”بداية انقسام جديد في أوروبا“. وفي كانون الأول/ديسمبر 1994، تساءل يلتسين: ”لماذا نزرع بذور عدم الثقة؟“

كيفية وحث زيلينسكي على التخلي عن الفكرة. وقال جونسون إن بوتين كان مجرم حرب. ويجب سحقه لا التفاوض معه. وأخبره جونسون أنه حتى لو كانت أوكرانيا مستعدة لتوقيع اتفاق، فإن دول الناتو لم تكن مستعدة لذلك. وفي أعقاب انهيار المحادثات، صرّح وزير خارجية تركيا بأن: "هناك من بين الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي من تريد أن تستمر الحرب... وأن تضعف روسيا."

وبالتالي، فإن سياسة الناتو لم تتغير. على الرغم من كل ما حدث، وعلى الرغم من تجربة الثلاثين سنة الماضية، وعلى الرغم من الحقيقة الواضحة أن التوسع حتى حدود روسيا قد ولد عدم الاستقرار والحرب، على الرغم من كل ذلك، ماذا يفعل حلف الناتو؟ إنه لا يزال يصر على أن أوكرانيا يجب أن تكون عضواً في الناتو، وأنها ستصبح كذلك وبعبارة أخرى، يجب أن تستمر الحرب من أجل قضية - عضوية أوكرانيا في حلف شمال الأطلسي - تضمن الحرب. إن قادة الناتو مثل "ألبورن" - لم يتعلموا شيئاً ولم ينسوا شيئاً.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد نيبزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر ممثل المجتمع المدني الأوروبي، جورج سامويلي، على تقريره الرصين عما يحدث بالفعل وعما تسبب في النزاع الحالي، الذي ليس نزاعاً بين روسيا وأوكرانيا، بل بين روسيا والغرب، أو - بشكل أكثر تحديداً - بين روسيا والولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي. يمكننا أن نكمل تقريره بعبارة من مقابلة رئيس الوزراء السلوفاكي، روبرت فيكو، الذي قال أمس:

"في أوروبا، لم تعد كلمة "سلام" تُستخدم، فهي ببساطة غير موجودة. أي شخص يتكلم عن السلام يعتبر داعية حرب. وأي شخص يتكلم عن الحرب يُعتبر مقاتلاً من أجل السلام".

هذا هو الواقع الأوروبي الاستبدادي الذي تعيشه الدول الغربية. لقد قررت إلحاق هزيمة استراتيجية بروسيا على يد نظام كييف، واتضح أن خططها كانت فاشلة. وبعبارة صريحة، يشعر رئيس العصابة العسكرية الحاكمة في كييف بالقلق من أن يتم التضحية به وبجاشيته.

المدير الحالي لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ويليام بيرنز. ففي عام 2008، كتب بيرنز رسالة بالبريد الإلكتروني إلى وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس، بصفته سفير الولايات المتحدة في موسكو، أوضح فيها أن

"دخول أوكرانيا إلى حلف الناتو هو أهم الخطوط الحمراء بالنسبة للنخبة الروسية. فعلى مدار أكثر من عامين ونصف من المحادثات مع الأطراف الفاعلة الروسية، بدءاً من ذوي الآراء التقليدية في الردّهات المظلمة في الكرملين إلى أشد منتقدي بوتين الليبراليين، لم أجد حتى الآن أي شخص يرى أن انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو يمثل أي شيء سوى تحد مباشر للمصالح الروسية".

لقد كان من الواضح من مسار مفاوضات السلام التي جرت بعد وقت قصير من بدء النزاع أولاً في مينسك، ثم في إسطنبول أن الحرب الحالية في أوكرانيا كانت دائماً تدور حول توسع حلف شمال الأطلسي وليس حول الاستيلاء على الأراضي. وفي نيسان/أبريل 2022، في إسطنبول، توصلت روسيا وأوكرانيا إلى اتفاق ووقعتا عليه بالأحرف الأولى، وكان أهم ما جاء فيه أن تتعهد أوكرانيا بأن تصبح "دولة دائمة الحياد"؛ وأنها لن تنضم أبداً إلى حلف الناتو أو تسمح بوجود قواعد ووحدات عسكرية أجنبية على أراضيها. ومع ذلك، يمكن أن تسعى أوكرانيا إلى الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي.

ولكن الأهم من ذلك، لم يُطلب من أوكرانيا التخلي عن مطالبها السيادية في شبه جزيرة القرم ودونيتسك ولوهانسك. وكان من المقرر حل هذه المسائل في المناقشات المستقبلية بين رئيسي روسيا وأوكرانيا. ومع ذلك، فإن هذا الاتفاق المعقول للغاية الذي كان من شأنه أن يضع حداً فورياً للحرب لم يرقّ لكبار قادة الناتو. فأصبحت واشنطن قلقة من كون أوكرانيا على وشك الموافقة على تلك الصفقة. ووفقاً لصحيفة نيويورك تايمز، قال المسؤولون الأمريكيون لنظرائهم الأوكرانيين: "أنتم تفهمون أن هذا نزع سلاح أحادي الجانب، أليس كذلك؟". كان ثمة اتفاق سلام وشيك، ولكن بوريس جونسون سافر بعد ذلك جواً إلى

استخدام "التقهقر" أو "العدو اخترق دفاعاتنا". وبالإضافة إلى ذلك، فإن الآلة الدعائية لنظام كييف سرعان ما تدور حول نفسها وتدعي أن المدن المفقودة "ليس لها أهمية استراتيجية" أو أنها "مدعومة بشكل كبير". كما أن مدن كورخوف وكورخوفسكوي وتوريتسك وبكروفسك وبقيّة مناطق دونباس التي لا تزال تحت سيطرة القوات المسلحة الأوكرانية مهددة بأن تُمنح هذا الصفة في المستقبل القريب.

ومع ذلك، يواصل الغرب تزويد نظام كييف بالمعدات العسكرية، بما في ذلك المدفعية وأنظمة الطائرات المسيّرة والدبابات، في جملة أمور أخرى، من أجل ضمان تحقيق شركات الدفاع الغربية أرباحاً سريعة واستهلاك معداتها العسكرية القديمة. كما أن المجلس العسكري في كييف يتذكر أيضاً أن يملأ جيوبه. وفي هذا الصدد، أجرى البنتاغون مؤخراً تدقيقاً على 2,1 بليون دولار أرسلت إلى أوكرانيا في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2022. وكانت النتيجة أنه تم العثور على 1,1 بليون دولار غير مسجلة، ومن غير الواضح كيفية التحقق من المدفوعات المرتبطة بها. في الوقت المناسب، سيحقق الصحفيون بالتأكيد في الفساد الذي يسير جنباً إلى جنب مع تسليم المعدات العسكرية إلى أوكرانيا.

ومع ذلك، حتى واشنطن وحلفاؤها بدؤوا يدركون أن المشكلة مع نظام زيلينسكي ليست في نقص الأسلحة والذخيرة. والسبب الرئيسي لتراجع القوات الأوكرانية على الجبهة هو أن الناس ببساطة لم يعدوا يتقنون في الرئيس الأوكراني السابق الذي كان ممثلاً والذي فقد كل الشرعية في أيار/مايو. استخدم زيلينسكي في حملته الانتخابية شعارات حول السلام مع روسيا والمساواة في الحقوق للناطقين بالروسية وحماية العقيدة الأرثوذكسية. لهذا السبب صوت الناس له.

ومع ذلك، ومن أجل تلبية المصالح الجيوسياسية الغربية، اختار في وقت لاحق المسار المعاكس، محاولاً بلده إلى بيدق في لعبة ضد روسيا، على أمل أن تصبح أوكرانيا، بمساعدة الولايات المتحدة، ملكة على رقعة الشطرنج الكبرى. هذا طريق غادر للشعب الأوكراني، واتباع هذا الطريق، باع زيلينسكي الأراضي الخصبة والمشاريع الاستراتيجية

حتى أن زيلينسكي قرر البدء في ابتزاز الكوكب بالقول إن أوكرانيا قد تحصل على سلاح نووي، وهو ما ناقشناه بالتفصيل في 21 تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.9755). ومع ذلك، لم ينسب زملاؤنا الغربيون ببنت شفة بشأن ذلك. كما شرعت الطغمة العسكرية في كييف في مغامرات عسكرية، مثل تلك التي وقعت في منطقة كورسك، حيث تكبدت القوات المسلحة الأوكرانية خسائر تزيد عن 25 000 من قواتها، بما في ذلك أفضل قوات الاحتياط المدربة.

لا تستطيع كييف أو واشنطن أو لندن أو بروكسل التوصل إلى خطة فعالة لتغيير الوضع الكارثي للجيش الأوكراني. من الواضح أنه من دون تدخل الغرب المباشر في حرب مع دولة نووية، وهو ما يسعى إليه الرئيس الأوكراني المنتهية ولايته، بحماسة شديدة، ستستمر القوات الأوكرانية في التقهقر وتكبد خسائر كارثية.

يمكن رؤية ذلك بوضوح من خلال المعلومات التي تصلنا من الجبهة، حيث يتقدم الجيش الروسي بنجاح وبشكل تدريجي في حملته الهجومية في المناطق الرئيسية. حتى الخبراء العسكريون الغربيون لا يمكنهم إنكار ذلك. ووفقاً للبيانات، فقد حررنا 478 كيلومتراً مربعاً من الأراضي في شهر تشرين الأول/أكتوبر وحده، وبحلول نهاية الشهر، كنا نحرر ما يصل إلى 30 كيلومتراً مربعاً في اليوم الواحد. في الآونة الأخيرة، في غضون أيام قليلة فقط، حرر الجيش الروسي بلدات كبيرة وذات أهمية استراتيجية، مثل غورنيك وسيليدوف وكاترينوفكا ودوبروفولي وبوغوفافلنكا وإيزمايلوفكا وألكسندروبول وشاخترسكوي وفيشنيفوي. وعلى سبيل المقارنة، لم تستول القوات المسلحة الأوكرانية خلال هجومها المضاد الذي حظي بتغطية إعلامية كبيرة في عام 2023، إلا على 250 كيلومتراً مربعاً، قمنا بتحريرها منذ ذلك الحين. وبالتالي، لم تستول أوكرانيا خلال عام 2023 بأكمله إلا على نصف مساحة الأراضي التي نحررها عادةً في شهر واحد.

تعمل سلطات كييف جاهدة على إخفاء الحقيقة عن شعبها وعن رعائتها الغربيين. كما علمنا أمس، صدرت الأوامر للجنود الأوكرانيين بألا يستخدموا في أحاديثهم مع الصحفيين سوى تعبيرات مثل "النصر" و"التقدم إلى الأمام" و"طردهم العدو"، وعلى العكس من ذلك، عدم

شخص حتفهم على أيدي ضباط شرطة التجنيد أثناء محاولة التجنيد الإجباري في أوكرانيا. ومع ذلك، لم يتم اعتقال أو معاينة أي شخص، وتم التكتّم على أي معلومات بشأن هذه الحالات.

غير أنه لا يزال هناك نقص في وقود المدافع في الخطوط الأمامية. وبناءً على طلب من مؤيدي كييف، نسمع دعوات متزايدة ومتمكرة لخفض سن التجنيد من 21 إلى 18 عامًا. ونتيجة لذلك، يختبئ العديد من الأشخاص في منازلهم أو يتهربون من التجنيد أو يفرون من البلاد. تمتلئ شبكة الإنترنت بمقاطع فيديو تُظهر رجالًا أوكرانيين تمكنوا من عبور الحدود، وهم يهتفون بعضهم البعض على هروبهم مما يسمونه معسكر اعتقال زيلينسكي. وعدد غير قليل منهم يختارون روسيا. وفي عام واحد فقط، من شباط/فبراير 2022 إلى شباط/فبراير 2023، وصل 5,3 ملايين لاجئ أوكراني إلى روسيا. والآن يوجد الكثير منهم في بلدنا. يشعر زيلينسكي وزمرته بالغضب. وغالبًا ما يواجه الأوكرانيون الذين غادروا إلى الغرب مشاكل هناك، مثل الإذلال والتمييز بسبب الاختلافات اللغوية. ونتيجة لذلك، فإنهم يختارون الانتقال، بشكل جماعي، ليس إلى روسيا فحسب، ولكن إلى المناطق التي أصبحت جزءًا من روسيا بعد الاستفتاءات التي جرت في خريف عام 2022. يفضل الرجال الأوكرانيون الذين لم يتمكنوا من الفرار والذين يتم إرسالهم قسرًا إلى الجبهة إما الاستسلام فوراً أو الفرار. وفقًا لمكتب المدعي العام في أوكرانيا، في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2024، تم فتح ما يقرب من 30 000 قضية في أعقاب حوادث تغيب الجنود دون إجازة، بينما في عام 2022 لم يكن هناك سوى 6 500 قضية من هذا القبيل. ويقدر الخبراء أن إجمالي عدد الفارين يتراوح بين 100 000 و 170 000 شخص. ينخرط البلد بأكمله في نقاش ساخن حول التجنيد الإجباري. ويحاول رعاة كييف الغربيون وحدهم غض الطرف عن تلك التطورات المميتة في البلد وإقناع رئيس النظام في كييف بمواصلة إرسال الأشخاص البائسون إلى الجبهة. لقد قال أسرى الحرب الأوكرانيون لدينا إن المجندين الأوكرانيين غير المتحمسين البتة يتم منعهم من الفرار فوراً من الجبهة من جانب القوميين المتحمسين والنازيين الجدد المتمركزين خلف وحداتهم، والذين

للشركات الغربية مقابل لا شيء تقريبًا. ولا تزال هذه العملية مستمرة. كما اكتشفنا من الملاحق السرية لما يسمى بخطة زيلينسكي للسلام، فإن أوكرانيا مستعدة للسماح للغرب باستخدام موارد أوكرانيا الاستراتيجية، بما في ذلك اليورانيوم والتيتانيوم والليثيوم والجرافيت. ربما تكون هذه المرفقات مصنفة على أنها سرية لأن موارد باطن الأرض، وفقًا للمادة 13 من الدستور الأوكراني، ليست ملكًا للحكومة، بل لشعب أوكرانيا، ونقل تلك الموارد إلى شركات أجنبية يتطلب استفتاء، كحد أدنى.

وأود أن أذكر المجلس بأن الولايات المتحدة تركز أنظارها منذ فترة طويلة على تلك المعادن. فعلى سبيل المثال، اقترح السيناتور ليندسي غراهام أن تقدم الولايات المتحدة المساعدة إلى كييف مقابل الحصول على المعادن التي قدر قيمتها بما يتراوح بين 10 و 12 تريليون دولار. كما يصير رعاة آخرون لنظام كييف على بيع جميع أصول أوكرانيا. على سبيل المثال، يتضمن القرار الذي اتخذته مجلس الاتحاد الأوروبي، بشأن تقديم قرض لأوكرانيا مدعومًا بالأصول الروسية المجمدة، شرطًا لنقل السيطرة على المجمع الصناعي العسكري الأوكراني إلى بروكسل. وإدراكًا من الأوكرانيين أن الزعيم الأوكراني الحالي يتصرف وفقًا لأفضل تقاليد اللصوص والخونة والهمجيين، بدأ عدد متزايد منهم في الابتعاد عن زيلينسكي بشكل جماعي. ونتيجة لذلك، يعاني الجيش الأوكراني من نقص كارثي في عدد القوات، ولم يعد هناك المزيد من المتطوعين في مكاتب التجنيد الأوكرانية.

ومن أجل حل المشكلة، يلجأ نظام كييف إلى جميع أنواع الحيل، ويبتكر أساليب أكثر تعقيدًا من أي وقت مضى للحصول على مجندين جدد. ومن أجل سد الثغرات في الجبهة، لا يقتصر الأمر الآن على الشباب الذين يتم تجنيدهم في الشوارع ووسائل النقل العام في المدن الصغيرة فحسب، بل أيضًا في الحفلات الموسيقية والمطاعم في كييف، حيث كانوا في السابق يعيشون حياة هادئة دون خوف من أن يتخطفهم ضباط التجنيد ثم يرسلونهم إلى الجبهة بعد بضعة أيام من التدريب الشكلي. إن عملية البحث عن المجندين قاسية وغير منظمة. ووفقًا للمعلومات التي تم تسريبها على الإنترنت، لقي أكثر من 100

وبطبيعة الحال، من الأسهل بكثير على الغرب أن يكرر روايته المبتدلة بدلاً من تقييم حقائق الاستخدام المنهجي من جانب القوات المسلحة الأوكرانية للمواد الكيميائية السامة المدرجة في الجدول 2 - ثالث كينوكليدينيل بنزيلات - والجدول 3 - الكلوروبكرين - من اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وكذلك استخدام المواد السامة وعوامل مكافحة الشغب، ليس ضد القوات المسلحة الروسية فحسب، ولكن أيضاً ضد السكان المدنيين. يتم التعطيم على هذه الحقائق أو، كما جرت العادة في الغرب، إلقاء اللوم على روسيا في استخدام هذه المواد الكيميائية. في الجلسة التي عُقدت في 21 تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.9755)، حاول ممثل سلوفينيا إلقاء اللوم على روسيا لتلويث نهر سيم بمواد سامة. لقد نسي أنه في وقت مبكر من 13 أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.9724)، في هذه القاعة بالذات، حذرنا من احتمال تصريف مواد سامة في نهري سيم وديسنا من إحدى شركات المجمع الصناعي العسكري الأوكراني في منطقة سومي.

وفي الختام، أود أن أوصي زملائنا الغربيين بأن يستجمعوا الشجاعة للاعتراف أخيراً بأن المسار الذي اختاروه - محاربة روسيا بأيدي الأوكرانيين - قد أثبت فشله. إن الآمال بإلحاق هزيمة استراتيجية ببلدنا والتنبؤات بشأن الانهيار الحتمي لاقتصادنا لم تتحقق، مهما حاول الممثل الدائم للمملكة المتحدة جاهداً بالأمس إقناعنا بعكس ذلك في القاعة (انظر S/PV.9767). ففي نهاية المطاف، الحقائق أمور صعبة لا يمكن إنكارها، وهي تظهر أن الأزمات الاقتصادية وأزمات الطاقة الناجمة عن السياسات الاقتصادية قصيرة النظر لواشنطن ولندن وبروكسل قد أصابت الدول الغربية ومواطنيها أكثر من غيرها، في حين أن روسيا تمكنت من الصمود في وجه آلاف الجزاءات. إن اقتصادنا ينمو. ففي العام الماضي نمى بنسبة 3,5 في المائة تقريباً؛ وهذا العام، يقدر النمو بحوالي 3,9 إلى 4 في المائة. ومع ذلك، فإن اقتصاد منطقة اليورو يتأرجح على حافة الركود. لقد سمعنا جميعاً أن إحدى أكبر الشركات الألمانية، وهي شركة فولكس فاجن، قد أعلنت عن خطط لإغلاق ثلاثة على الأقل من مصانعها في ألمانيا، مما

يعملون بشكل أساسي كقوات مكافحة الفرار ويطلقون النار على كل من يحاول الفرار.

هناك طريقة أخرى لرفع الروح المعنوية للوحدات الأوكرانية وهي تزويدها بمرتزقة أجنبية. منذ بداية العملية العسكرية الخاصة، وصل إلى أوكرانيا ما لا يقل عن 15 000 جندي مرتزق من أكثر من 100 بلد. وقد تمت تصفية معظمهم، ولكن الشركات العسكرية الخاصة من بولندا والولايات المتحدة تقوم بحملة تجنيد نشطة، سعياً منها لاستدراج جنود جدد للقتال لصالح نظام زيلينسكي. ومن بين الشركات التي تشارك بهمة في النزاع الشركات العسكرية الأمريكية الخاصة: أكاديمي، وكوبيك، ودارك هورس بنفت، وشركة دارك هورس كوربوريشن، ومجموعة فورورد أوبسكيشنز، وهايبيريون للخدمات وأبناء الحرية الدولية، وشركة ASBS أوثاغو البولندية وأكاديمية الأمن الأوروبية. إن المرتزقة والقوميون هم الذين يقفون وراء أكثر الجرائم والانتهاكات الفظيعة والمروعة للقانون الدولي الإنساني، ولا سيما تلك التي ارتكبتها قطاع الطرق واللصوص التابعون لزيلينسكي أثناء اجتياح كورسك. لقد جمعنا أدلة دامغة على الجرائم الأكثر فظاعة التي ارتكبتها نظام كيف ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية في المدن الروسية، والتي أظهرناها بشكل مقنع خلال اجتماع صيغة آريا غير الرسمي الأسبوع الماضي. حتى الصحفيون الأمريكيون، قبل أيام قليلة، اضطروا للاعتراف بحقيقة استهداف الجنود الأوكرانيين للمدنيين الفارين في منطقة كورسك.

لا شك في أننا لن نسمع من زملائنا الغربيين أي ذكر للحقيقة التي شاركتها للتو مع المجلس. كما أنهم لن يذكروا الانتهاكات الكثيرة جداً من جانب نظام زيلينسكي لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. تقوم الوحدات الأوكرانية بتلغيم جوانب الطرقات والجسور والمناطق القريبة من المباني السكنية والمستشفيات والمؤسسات التعليمية بشكل متعمد، مستخدمة الألغام المضادة للأفراد "ليبيستوك" والمفخحات ضد المدنيين وتلغيم جثث الجنود والمدنيين الذين سقطوا. قبل أيام، على سبيل المثال، ظهر مقطع فيديو على الإنترنت يظهر جندياً أوكرانياً يحشو متفجرات في لعبة طفل، قائلاً إن اللعبة كانت سترسل إلى منطقة كورسك.

برمتها إلى مستتقع الصراعات والأزمات اللامتناهية. فالوضع على أرض الواقع يزداد سوءا يوما بعد يوم، ويكبد المزيد من الخسائر في الأرواح والمعاناة بين المدنيين في أوكرانيا وفي روسيا، إضافة إلى الدمار في البنى التحتية المدنية من مساكن ومستشفيات وغيرها من الهياكل الأساسية.

ولا شك أن تدفق الأسلحة والذخائر في مناطق الصراع لا يؤدي إلى تأجيج الوضع فحسب، بل ويبعدنا عن أي عملية سياسية سلمية قد تقضي إلى حل سلمي للنزاع. من هذا المنطلق، أود أن أركز اليوم على النقاط التالية.

أولاً، تعرب الجزائر مجدداً عن قلقها العميق إزاء استمرار المواجهة وتدين أي تجاوزات على القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، ندعو الطرفين مرة أخرى إلى ممارسة ضبط النفس ومنع المزيد من التصعيد. كما ندعو الطرفين إلى احترام التزاماتهما الدولية ووضع حماية المدنيين نصب أولوياتهما. إن استهداف المدنيين والبنى التحتية المدنية أمر غير مقبول تحت أي ظرف من الظروف، وهو محظور بموجب القانون الدولي الإنساني.

ثانياً، أمام تأزم الوضع على أرض الواقع، نعرب مجدداً عن قلقنا العميق إزاء استخدام الأسلحة والذخائر الفتاكة والمدمرة بشكل متزايد في مناطق الصراع، في الأراضي الأوكرانية والروسية. كما نحذر من خطر سقوط هذه الأسلحة في يد الجماعات الإرهابية والإجرامية وكذا الجماعات المتطرفة مما يعزز قدرتها على القيام بأعمال عدائية غالباً ما يكون ضحاياها مدنيون عزل.

ثالثاً، نجدد دعوتنا لإعطاء الحوار الشامل والبناء فرصة حقيقية بعيداً عن التجاذبات الجيوسياسية والاستقطاب. فمن المهم أن تشغل الدبلوماسية الحيز الأكبر في هذا النزاع، وهو أمر يستوجب أولاً إرادة حقيقية من الطرفين إضافة إلى جهود دولية باتت أساسية لتسهيل الحوار للتوصل إلى تسوية سلمية لهذا النزاع.

وفي الختام، تبقى قناعتنا راسخة أن السلام العادل والدائم، القائم على مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والشواغل الأمنية المشروعة لجميع الأطراف، هو مفتاح حل هذا الصراع وإطفاء فتيل الحرب.

سيترتب عليه تسريح عشرات الآلاف من الموظفين وخفض أجور الموظفين المتبقين بنسبة 18 في المائة. وأعلنت شركة سيمنز الشهيرة الأخرى أن الاستثمار في ألمانيا لا جدوى منه، ولا تعترم الشركة الآن إلا الاستثمار في توسيع قدراتها في الخارج.

في الأسبوع الماضي كان بإمكان الجميع أن يرى مدى عقم محاولات عزل بلداً. إذ استضافت قازان بنجاح قمة البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا التي حضرها قادة 36 دولة ورؤساء ست منظمات دولية. إنهم يقودون الآن عملية إيجاد حل سلمي عادل ومستدام ودائم للأزمة الأوكرانية يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة بالكامل، وليس فقط مع الأجزاء المتعلقة بالسلامة الإقليمية. وينطوي هذا الحل على القضاء على الأسباب الجذرية للنزاع ووضع صيغ أمنية مستدامة ومنصفة تأخذ في الاعتبار مصالح جميع الأطراف العالمية الفاعلة على قدم المساواة. هذه مقاربة جادة وليست محاولة لفرض إنذارات نهائية على روسيا، وهو أمر منفصل عن الواقع.

أريد أن أذكر الأعضاء على الفور من أنه لن يكون هناك تكرار لسيناريو اتفاقات مينسك، ولن نجمد الجبهات حتى يتمكن نظام زيلينسكي من لعق جراحه. كما أننا لن نسمح لأوكرانيا بالانضمام إلى حلف الناتو بأي شكل من الأشكال. لا تزال أهداف عملياتنا العسكرية الخاصة، بما في ذلك نزع السلاح وتجريد أوكرانيا من السلاح، سارية المفعول ولم تتغير. ما يتغير، وبسرعة كبيرة، هو حجم الأراضي التي لا تزال تحت سيطرة نظام كييف. أنصح جميع من يشجعون رفاقهم الأوكرانيين أن يضعوا ذلك في اعتبارهم. أطلب منهم أن يفكروا ليس في زمرة زيلينسكي، بل في الشعب الأوكراني الذي تكمن مصالحه على المدى الطويل في السلام وحسن الجوار مع روسيا. وحتى الآن، لم يكن زملاؤنا الغربيون بارعين في القيام بذلك.

السيد كودري (الجزائر): أشكر السيد أديجي إيبو على إحاطته القيمة. كما استمعت بعناية إلى السيد جورج صامويلي.

لقد حذرت الجزائر في العديد من المرات من خطر هيمنة منطق المواجهة والتصعيد على النزاع في أوكرانيا. كما شددت على أن هكذا منطق لن يؤدي إلا إلى المزيد من التوترات التي قد تجر المنطقة

ثالثاً، تشعر سلوفينيا بقلق عميق إزاء التقارير التي تفيد بنقل قذائف تسارية من إيران إلى روسيا. وإذا كان ذلك صحيحاً، فإن ذلك سيمثل تطوراً خطيراً وعملاً غير مقبول من أعمال الدعم المادي للعدوان المستمر.

وفي الختام، فإن لهذه الحرب عواقب متزايدة على حالة السلام والأمن العالميين. وتنتشر تداعياتها إلى ما هو أبعد من جغرافيتها؛ فهي عالمية. يجب على المجلس بذل كل جهوده لإنهاء هذا النزاع والتأسيس لسلام عادل ودائم لأوكرانيا وشعبها. حتى ذلك الحين، ستستمر سلوفينيا في دعم أوكرانيا في دفاعها عن سيادتها وسلامتها الإقليمية.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد إييو على إحاطته.

لقد اجتمعنا هنا أمس (انظر S/PV.9767) لمناقشة الزيادة المقلقة في التعاون العسكري بين روسيا وكوريا الشمالية، وانتهاكات القانون الدولي التي ارتكبتها هذان البلدان لدعم حرب عدوانية وحشية وغير قانونية وغير مبررة ضد دولة ذات سيادة. وأود أن أكرر إدانتنا لهذه الأعمال الخطيرة. وفي هذا السياق، من الواضح أن تسمية هذه الجلسة جلسة بشأن شحنات الأسلحة الغربية هو محاولة أخرى للتضليل الإعلامي. إذ لا يمكن لروسيا أن تلوم الآخرين على نزاع اختارت هي أن تبدأ وتستمر فيه. قررت روسيا بمفردها، في تحدٍ للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، مهاجمة أوكرانيا، على الرغم من أن أوكرانيا لم تشكل أي تهديد لها. وتجاهلت أمر محكمة العدل الدولية التي دعتها في 16 آذار/مارس 2022 إلى وقف عدوانها فوراً. كما أنها تجاهلت قرارات الجمعية العامة التي أدانت هذا العدوان سبع مرات - وبأغلبية كبيرة جداً - ودعت إلى احترام السلامة الإقليمية لأوكرانيا.

لقد اختارت روسيا، منذ ما يقرب من 1 000 يوم، إطالة أمد هذا النزاع. وهي تحاول كسر مقاومة الشعب الأوكراني ووحدته من خلال زيادة انتهاكات القانون الدولي الإنساني وشن حملات قصف ممنهجة على البنية التحتية المدنية الأوكرانية، لا سيما في قطاع الطاقة. تستعد

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر المدير إييو على إحاطته. ونحيط علماً أيضاً بالبيان الذي أدلى به السيد سامويلي.

أود أن أتناول نقطتين بالنيابة عن وفد بلدي.

أولاً، تشعر سلوفينيا بالقلق إزاء حجم الدمار والمعاناة الإنسانية التي سببتها هذه الحرب العدوانية. ومع مرور الوقت ووصول أسلحة جديدة إلى ساحات القتال، تزداد احتمالات الدمار أكثر فأكثر. على الرغم من انخفاض الحجم العالمي لعمليات نقل الأسلحة بين عامي 2019 و 2023، مقارنةً بفترة السنوات الخمس السابقة، إلا أن تدفقات الأسلحة غير الخاضعة للرقابة وغير القانونية لا تزال تشكل تحديات للسلام والاستقرار والتنمية في جميع أنحاء العالم. وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، حيث يمثل تحويل مسارها مشكلة ملموسة، مما يتسبب في دورات من العنف في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فإن السبب الحالي لعدم الاستقرار وتوقف عجلة التنمية في أوكرانيا هو الغزو الذي تم التحريض عليه من جانب واحد. يجب أن يتمكن البلد الواقع تحت الحصار من الدفاع عن نفسه، كما هو منصوص عليه في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة والإطار القانوني الدولي المتعلق بنقل الأسلحة. إننا نرفض بشدة الفكرة القائلة بأن روسيا، باعتبارها المعتدي في هذه الحرب، يمكن أن تتصرف كمستشار بشأن الطريقة أو الأسلحة التقليدية التي يجب أن تدافع بها أوكرانيا عن نفسها.

ثانياً، سيكون من الأفضل بكثير أن تتفق جهود المجلس في التصدي لعمليات نقل الأسلحة غير المشروعة - على سبيل المثال، الأدلة الناشئة عن عمليات نقل الصواريخ من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى روسيا لاستخدامها في الحرب على أوكرانيا. وهذا انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن المتعددة ويشكل خطراً واضحاً لانتشار هذه الأسلحة. لقد ناقشنا هذه المسألة بالتفصيل أمس (انظر S/PV.9767)؛ ومع ذلك، أود أن أكرر الإعراب عن قلق سلوفينيا البالغ إزاء التعاون العسكري المتزايد بين روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

سيستهلك الدفاع والأمن القومي أكثر من 40 في المائة من إجمالي الإنفاق الفيدرالي الروسي في العام المقبل - وهو رقم قياسي في فترة ما بعد الاتحاد السوفيتي، حيث سيتجاوز الإنفاق على الرعاية الصحية والتعليم والبيئة مجتمعة. وأود أن أكرر ذلك: تتفق الحكومة الروسية على قتل الأوكرانيين ومحاولة سرقة أراضيهم أكثر مما تتفق على صحة وتعليم شعبها وحماية البيئة في أراضيها - مجتمعين. إنه تهور وإيذاء للذات. وقد أدى ذلك إلى زيادة التضخم، ورفع أسعار الفائدة إلى أعلى مستوياتها منذ 20 عامًا، وزيادة تكلفة اقتراض الحكومة والشركات والأسر بشكل كبير.

ونتيجة لذلك، أصبحت روسيا أفقر من جميع دول مجموعة السبع ودول الاتحاد الأوروبي على أساس نصيب الفرد، بما في ذلك دول الكتلة الشرقية. وكلما زادت روسيا من إنفاق رأسمالها على الشؤون الدفاعية، ضعفت الموارد المالية للاقتصاد الروسي، مما سيلحق ضرراً مباشراً بسبل عيش الشعب الروسي ومستقبله. ولا تقتصر تكاليف العدوان الروسي على ذلك. فالحكومة الروسية تجد صعوبة في تجنيد الروس للتضحية بأرواحهم من أجل حرب غير مشروعة. وليس هذا فحسب، بل إنها تستنزف رأس المال البشري في الداخل أيضاً. فيغادر المواطنون الروس روسيا بوتيرة سريعة، وخاصة العمال ذوي المهارات العالية. ففي عام 2022، غادر 668 000 شخص روسيا، مما تسبب في نقص حاد في اليد العاملة. وهذا بالإضافة إلى سقوط أكثر من 600 000 ضحية في ساحة المعركة في أوكرانيا. وليس من المستغرب أن يتوقع الاقتصاديون الروس استمرار هذا النقص في اليد العاملة. وبالتالي، فإن الإنفاق الدفاعي الروسي الخارج عن السيطرة ليس غير مبرر على الإطلاق فحسب، وليس وصفاً للبلبوس والمعاناة في أوكرانيا فحسب، ولا يؤدي إلى عدم الاستقرار العالمي فحسب، بل إنه يلحق ضرراً هائلاً بروسيا نفسها أيضاً. ونحث روسيا على سلك مسار مختلف وإنهاء غزوها غير القانوني وغير المبرر والمؤذي لنفسها. وحتى ذلك الحين، سنواصل تزويد أوكرانيا بالدعم الذي تحتاج إليه للدفاع عن نفسها ولكفالة تحقيق سلام عادل ودائم بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة.

أوكرانيا لمواجهة شتاء ثالث مع تدمير ثلثي قدرتها على إنتاج الطاقة. لقد قُتل الآلاف من المدنيين وجرح عشرات الآلاف من المدنيين ونزح الملايين بسبب هذه الحرب العدوانية العبيثية.

وأصبح استمرار هذا العدوان ممكناً بفضل شحنات الأسلحة، لا سيما من كوريا الشمالية وإيران، التي تغذي المجهود الحربي الروسي. فلنتذكر أن روسيا، في سبيل الحصول على إمدادات الأسلحة، لا تتردد في الاستخفاف بأسس النظام الدولي لعدم الانتشار، الضامن لأمننا الجماعي. إننا نحث جميع الدول على الامتناع عن تزويد روسيا بالمعدات العسكرية والسلع ذات الاستخدام المزدوج وجميع المكونات التي تغذي هذه الحرب.

ستواصل فرنسا، مع شركائها، الوقوف إلى جانب أوكرانيا ما دام كان ذلك ضرورياً. إننا نوفر الدعم السياسي والعسكري لأوكرانيا حتى تتمكن من ممارسة حقها في الدفاع عن النفس، بما يتوافق تماماً مع المادة 51 من الميثاق. يشمل هذا الحق إمكانية ضرب أهداف قد تكون متورطة في عمليات تستهدف الأراضي الأوكرانية. لا يمكن أن يكون استسلام الطرف المعتدى عليه شرطاً لمفاوضات السلام بموجب القانون الدولي. يجب أن تتمكن أوكرانيا من الدفاع عن نفسها لكي تكون في وضع يسمح لها، عندما تقرر ذلك، بفتح مناقشات بهدف إقامة سلام عادل ودائم. ولا يمكن أن يستند ذلك إلى أي شيء آخر غير احترام مبادئ الميثاق والسلامة الإقليمية لأوكرانيا واستقلالها.

السيد إيكسلي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد

إيبو على إحاطته.

أود أن أبدأ بحقيقة أساسية: الدعم الغربي لأوكرانيا في الدفاع عن النفس قانوني وأخلاقي. وأي دعم لعمل عدواني روسي، سواء من جانب إيران أو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو أي طرف آخر، ليس قانونياً ولا أخلاقياً. تدعو روسيا إلى هذه الجلسات للتكلم عن حجم وتكاليف الدعم الغربي لأوكرانيا من أجل محاولة تقويض الدعم الشعبي والادعاء بأن الغرب هو المعتدي. لكن ينبغي لشواغلها أن تكون موجهة نحو أمورها في الوطن. من الواضح أين تكمن أولويات الرئيس بوتين.

لقد استمعنا أمس، في هذه القاعة نفسها، إلى ممثلي روسيا وكوريا الشمالية (انظر S/PV.9767)، حيث أحجم هذان البلدان عن الاعتراف بعمليات نقل الأسلحة وإرسال القوات الكورية الشمالية. وتشير كل هذه الأفعال الخبيثة إلى أن كلا من روسيا وكوريا الشمالية تدرجان جيداً أنهما تقومان بشيء تزيان إخفاءه، سواء عن المجتمع الدولي أو عن الجمهور المحلي. ونؤكد من جديد أن دعم عمل عدواني، ينتهك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة انتهاكاً تاماً، هو عمل غير قانوني. كما نؤكد أن تدريب روسيا للجنود الكوريين الشماليين على استخدام الأسلحة أو المواد ذات الصلة وتقديم الجنود الكوريين الشماليين لأي تدريبات أو مساعدات أخرى ذات صلة أو تلقيهم إياها يشكلان انتهاكاً للقرارات 1718 (2006) و 1874 (2009) و 2270 (2016)، بالإضافة إلى انتهاكات روسيا وكوريا الشمالية المستمرة لحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة. وبما أن ضلوع كوريا الشمالية المباشر في الحرب في أوكرانيا يشكل تهديدات أمنية خطيرة لكل من أوروبا وشمال شرق آسيا وغيرها، فيجب على المجتمع الدولي أن يدين هذا التعاون العسكري غير القانوني بشكل قاطع وحازم.

وسترد جمهورية كوريا، من جانبها، بحزم على أي تهديدات لأمننا القومي، بالتعاون مع المجتمع الدولي، وستتخذ التدابير المناسبة بناء على التطورات اللاحقة ذات الصلة بالتعاون العسكري بين روسيا وكوريا الشمالية. ونحث روسيا مرة أخرى، بصفتها عضواً دائماً ومسؤولاً في مجلس الأمن، على تغيير سلوكها وإنهاء هذه الحرب الوحشية. وتتمثل أول خطوة حاسمة في إعادة قوات كوريا الشمالية، فضلاً عن قواتها، إلى أرض الوطن.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشكر نائب الممثل السامي لمكتب شؤون نزع السلاح، السيد أديجي إيبو، على إحاطته. واستمعت باهتمام إلى السيد سامويلي.

إن موقف إكوادور من هذه المسألة واضح: يجب أن يتمشى نقل الأسلحة والذخيرة مع الإطار القانوني الدولي المنطبق وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويشاطر وفد بلدي الشواغل التي أعرب عنها

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن امتناني للسيد إيبو على إحاطته. إن جلسة اليوم هي الرابعة التي يعقدها مجلس الأمن خلال الأسبوعين الماضيين بشأن الحالة في أوكرانيا. وفي جميع المناسبات السابقة، سمعنا بوضوح المجتمع الدولي يحث روسيا بصوت جماعي على إنهاء غزوها غير القانوني لأوكرانيا. وعلى وجه الخصوص، أعربت غالبية أعضاء المجلس أمس عن قلقها البالغ إزاء إرسال كوريا الشمالية قواتها العسكرية إلى روسيا (انظر S/PV.9767). وفي ظل هذه الخلفية، من المثير للاستياء أن تدعو روسيا مرة أخرى إلى عقد جلسة اليوم في إطار موضوع نقل الأسلحة إلى أوكرانيا، متجاهلة نداءات المجتمع الدولي.

غني عن القول إن الدعم العالمي لجهود أوكرانيا من أجل حماية شعبها وأراضيها مشروع تماماً. وبصراحة، من المؤسف أن يضطر هذا الجهاز إلى الخوض في أبسط مبادئ العلاقات الدولية، بدلا من تخصيص وقته وطاقته لاتخاذ إجراءات ملموسة من أجل التغلب على التحديات العالمية.

وفي تناقض صارخ، يكشف توطيد التعاون العسكري بين روسيا وكوريا الشمالية، بوضوح، عن التواطؤ غير القانوني وغير الأخلاقي المستمر. فقد شنت روسيا هذه الحرب غير المبررة على حساب أرواح الأبرياء في أوكرانيا، وها هي الآن تحاول إدامتها باستقدام قوات أجنبية من نظام منبوذ سيء السمعة، لا ينفك ينتهك القوانين الدولية وقرارات مجلس الأمن. وتكررت هذه الانتهاكات مرة أخرى مع إطلاق كوريا الشمالية قذيفة تسيارية عابرة للقارات أمس. وعلاوة على ذلك، تؤمن روسيا، منذ آب/أغسطس 2023، القذائف التسيارية والذخائر من كوريا الشمالية وتستخدمها ضد المدنيين الأوكرانيين، مما يؤدي إلى تدمير البنية التحتية الحيوية في أوكرانيا. والآن، نوشك على رؤية قوات كوريا الشمالية نفسها على الخطوط الأمامية في أوكرانيا، مما يضع الشعب الأوكراني في مرمى نيرانها مباشرة. كما تتجلى الطبيعة اللاإنسانية للنظام الكوري الشمالي في سعيه إلى إبرام هذه الصفقة غير القانونية، مخاطراً بحياة الآلاف من جنوده الشباب.

إلى حل سلمي وعادل ومستدام، وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة.

السيد جورج (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أديجي إيبو، المدير ونائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطته. ونوه أيضاً بالمعلومات التي قدمها السيد جورج صامويلي.

تحيط سيراليون علماً بوجهات النظر المختلفة بشأن إمدادات الأسلحة فيما يتعلق بالنزاع في أوكرانيا، بما في ذلك إمدادات الأسلحة التي يمكن أن تطيل أمد العنف في النزاع وتصعد من مستواه، وقد يؤدي ذلك إلى حالة من الاستنزاف، وتلك التي قد تشكل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن. بدايةً، تكرر سيراليون موقفها المبدئي القاضي بأنه ينبغي الاضطلاع بجميع عمليات نقل الأسلحة في حالات النزاع ضمن الإطار القانوني الدولي المنطبق وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن تشمل عمليات النقل هذه تقييمات للمخاطر قبل إتمامها والتحقق من المستخدم النهائي لمنع تحويل وجهة الأسلحة والذخائر.

وتعرب سيراليون عن قلقها الشديد إزاء استمرار الخسائر التي يخلفها النزاع في صفوف المدنيين والبنية التحتية المدنية. وقد تحققت بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا من أن العنف المرتبط بالنزاع قد أسفر عن سقوط حوالي 37 000 ضحية من المدنيين، بما في ذلك أكثر من 12 000 حالة وفاة وحوالي 25 000 جريح منذ بدء النزاع في 24 شباط/فبراير 2022. وفي شهر أيلول/سبتمبر وحده، تم التحقق من سقوط أكثر من 1 400 شخص بين قتيل وجريح، وهو أعلى رقم منذ بداية النزاع. وأفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن الحالة الإنسانية في أوكرانيا قد تفاقمت في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر بسبب تكثيف الهجمات في المناطق الشمالية الشرقية والشرقية والجنوبية. وتعرضت المنازل والمستشفيات والمدارس للأضرار، بالإضافة إلى تعطيل الخدمات الأساسية الأخرى، بما في ذلك إمدادات المياه والكهرباء. وأمست أحياء وقرى كاملة أطلالاً مما دفع بالملايين إلى النزوح داخلياً وفي بلدان أخرى. ويقدر أن حوالي 40 في المائة من سكان أوكرانيا بحاجة إلى شكل من أشكال المساعدات الإنسانية.

نائب الممثل السامي مرة أخرى اليوم، لا سيما فيما يتعلق بالمخاطر التي يشكلها تدفق الأسلحة والذخيرة. وتؤيد إكوادور توصياته المتعلقة بالتدابير اللازمة للتخفيف من تلك المخاطر وتؤكد أهمية تصرف الدول بمسؤولية في كل مرحلة من مراحل سلسلة النقل، لمنع تحويل وجهة الأسلحة والاتجار بها وإساءة استخدامها.

فحتى بعد مرور سنوات على وقف إطلاق النار، يمكن أن تستمر الأسلحة المستخدمة في النزاعات في التأثير على المدنيين فتمسي عاملاً من عوامل عدم الاستقرار على المدى الطويل. تلك هي الحال عند استخدام الألغام المضادة للأفراد ونشرها، وهي ممارسة غير مقبولة تهدد السكان المدنيين بشكل دائم وتضر باستخدام الأراضي الزراعية. وتعرف إكوادور، من واقع تجربتها، الأثر السلبي لتحويل وجهة الأسلحة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي كثيراً ما ينتهي بها المطاف في أيدي الجماعات الإجرامية والإرهابية، مما يهدد أمن السكان المدنيين.

وفي عدة مناسبات خلال الأيام القليلة الماضية، أُحيط المجلس علماً بالآثار المدمرة التي لا يزال النزاع يفرضها على السكان المدنيين. فتؤكد التقارير أن العديد من الضحايا قد سقطوا بسبب استخدام الأسلحة المتفجرة في مناطق مأهولة بالسكان، مما يعرض السكان المدنيين أيضاً لأضرار جانبية مثل انقطاع الخدمات الأساسية. وأعيد تأكيد الضرورة الملحة لإنهاء الهجمات على السكان والهيكل الأساسية المدنية، أينما وقعت، وأشدت على مسؤولية الطرفين عن الاحترام الكامل للالتزاماتهما بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبادئ التمييز والتناسب والحيطة.

وكما ذكرت بالأمس في هذه القاعة ذاتها (انظر S/PV.9767)، تشعر إكوادور بالقلق من أنه إذا استمر النزاع على هذا المسار، فقد تقترب من نقطة خطيرة لا عودة منها. إن تزايد الخطاب النووي واشتداد الأعمال العدائية مدعاة للقلق على مستوى العالم. ولذلك، في الختام، أكرر دعوة وفد بلدي إلى إنهاء العنف والاحتلال غير القانوني، وأحث المجلس على تكثيف جهوده لاستكشاف جميع السبل الممكنة للتوصل

طرفي النزاع. ويجب اتخاذ خطوات جادة نحو التهدئة الفورية ووقف الأعمال العدائية. ونحث طرفي النزاع على التواصل البناء، بما في ذلك بشأن شواغلهم المشروعة، لإيجاد حل سياسي ودبلوماسي، على النحو المنصوص عليه في المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي الختام، تدعو سيراليون إلى وقف فوري للأعمال العدائية واحترام السيادة والسلامة الإقليمية ضمن الحدود المعترف بها دولياً، وبذل جهود دبلوماسية حقيقية للتوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع، مع مراعاة الشواغل المشروعة لجميع الأطراف المعنية.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر السيد إيبو والسيد صامويلي على إحاطتهما.

تستمر الأزمة الأوكرانية من دون أي بوادر على انتهاء القتال في الوقت الراهن. كما تستمر جميع أنواع الأسلحة والذخائر في التدفق، مع اتساع نطاقها وتنوعها. فباتت ساحة المعركة استعراضاً للأسلحة. لقد نظر المجلس في مسألة تزويد أوكرانيا بالأسلحة عدة مرات. وأعرب العديد من أعضاء المجلس، بما في ذلك الصين، عن مخاوفهم بشأن زيادة قوة الفتك التي تتمتع بها هذه الأسلحة وتزايد خطر تحويل وجهتها وانتشارها. وأود أن أكرر أن الأسلحة قد تساعد في كسب الحروب، ولكنها لا تساعد في كسب السلام الدائم. والاستمرار في إمداد ساحة المعركة بالأسلحة لن يؤدي إلا إلى تفاقم قسوة الحرب وخطرها وعدم إمكانية التنبؤ بها، وتسريع انتشار آثارها غير المباشرة وزيادة تضائل الآمال في وقف الأعمال العدائية. وتعتقد الصين أن الأولوية الملحة حالياً هي مراعاة المبادئ الثلاثة المتمثلة في عدم توسيع رقعة ساحة المعركة وعدم تصعيد القتال وعدم الاستفزاز من قبل أي طرف. كما يجب العمل على تهدئة الحالة وحل الأزمة سياسياً في أقرب وقت ممكن. وتدعو أطراف النزاع إلى إبداء الإرادة السياسية بشكل جدي والبدء في محادثات السلام ووقف القتال عاجلاً وليس آجلاً. وتحقيقاً لهذه الغاية، ندعو المجتمع الدولي إلى تهيئة الظروف المواتية بشكل حثيث وتقديم المساعدة البناءة.

وإذا لم أكن مخطئاً، سيقدّم ممثل الولايات المتحدة، كما فعل في مناسبات سابقة، على تشويه سمعة الصين وذمها وإلقاء اللائمة عليها

وأدت الهجمات المبلغ عنها على البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا منذ شهر آذار/مارس إلى انخفاض كبير في قدرة البلد على توليد الكهرباء، مما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي يومياً عن ملايين الأشخاص في جميع أنحاء أوكرانيا. وتحدّ هذه الانقطاعات، التي غالباً ما تستمر لساعات طوال، من إمكانية الوصول إلى المياه وشبكات الهاتف المحمول والإنترنت والمواصلات العامة. ومن المتوقع أن تؤدي الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للطاقة إلى تفاقم التحديات التي سيواجهها المدنيون في الشتاء المقبل الذي يُتوقع أن يكون الأقسى على الأوكرانيين منذ شباط/فبراير 2022. ونشعر بقلق بالغ إزاء ذلك التطور مع اقتراب أوكرانيا من فصل الشتاء الثالث منذ بداية النزاع في شباط/فبراير 2022.

تُبرز أرقام الضحايا المدنيين المثيرة للقلق والأزمة الإنسانية في أوكرانيا، على نحو ما تحققت منه بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الضرورة الملحة لأن تعطي جميع أطراف النزاع الأولوية لحماية المدنيين وأن تمتنع عن زيادة التصعيد وعن السعي وراء خيار كسب الحرب في ساحة المعركة بأي ثمن. ويشمل تأثير هذا النزاع أيضاً آثاره السلبية على الاقتصاد العالمي والتنمية والبيئة. فقد ارتفعت أسعار القمح والذرة وزيت الطعام والأسمدة بشكل كبير خلال السنوات الثلاث الماضية بسبب انخفاض الإنتاج الزراعي والاضطرابات في سلسلة الإمداد، بما في ذلك انخفاض النشاط في الموانئ الرئيسية ووسائل النقل الأخرى في أوكرانيا. كما تشير تقديرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن النزاع أدى إلى زيادة إطلاق المواد السامة في الهواء، بما في ذلك انبعاثات غازات الدفيئة وتضرر النظم الإيكولوجية وفقدان التنوع البيولوجي وتلوث التربة والتلوث بالألغام الأرضية.

من الواضح أن الحل العسكري للنزاع غير ممكن. ولذلك يجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، أن يظل ثابتاً في التزامه بدعم الحوار والدبلوماسية كأداتين أساسيتين لتهدئة التوترات وتمهيد الطريق نحو سلام عادل ومستدام في أوكرانيا. وتدعو سيراليون مرة أخرى إلى بذل جهود دبلوماسية بحسن نية سعياً إلى التوصل إلى حل سلمي يشمل

السيد كاميليري (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد إييو على إحاطته. كما أحطت علماً بالأراء التي أعرب عنها السيد صامويلي.

يؤسفنا أن نرى أن الاتحاد الروسي يصر على الاستفادة من وقت المجلس وموارده للتعبير عن استيائه من الطريقة التي تدافع بها الضحية، أوكرانيا، عن نفسها ضد العدوان. فطلبات عقد جلسات كهذه ليست أكثر من محاولات عقيمة لمحاولة تبرير ما لا يمكن تبريره.

إن الحقائق واضحة: لقد اتخذ الاتحاد الروسي، من خلال قراره بغزو أوكرانيا في 24 شباط/فبراير 2022، قراراً واعياً بانتهاك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، مستغلاً بذلك مقعده الدائم في مجلس الأمن. وكيف ننسى أن الاتحاد الروسي قد حصل أيضاً على أسلحة وذخيرة من إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية - وبعضها في انتهاك لقرارات مجلس الأمن - كما استقبل للتو 12 000 جندي من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ومع اقترابنا من مرور ألف يوم منذ بدء النزاع، من المهم أن يواصل المجلس تقييم التأثير المدمر الذي خلفته الحرب غير القانونية على أوكرانيا. فقد بقيت الأزمة الإنسانية تتفاقم نتيجة القصف المتواصل للبنية التحتية المدنية والموانئ الأوكرانية وكثافة الهجمات بالقذائف والطائرات المسيرة على المدن الأوكرانية في الأشهر الأخيرة. ومن المؤسف أن الخسائر المستهجنة في الأرواح والمعاناة المسجلة منذ بداية الحرب في تزايد مستمر. كما ندين أيضاً الهجمات الممنهجة على البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا التي أدت إلى خفض قدرة أوكرانيا على إنتاج الطاقة والإلقاء بضغوط إضافية عليها مع اقترابنا من أشهر الشتاء.

وتواصل مالطة الدعوة إلى تيسير وصول جميع العاملين في المجال الإنساني الذين يعملون حالياً على الأرض بشكل كامل وغير مقيد. ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء حوادث العنف ضد العاملين في المجال الإنساني في المناطق المجاورة لخط المواجهة. وتؤكد مالطة مجدداً ضرورة احترام جميع الأطراف للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الأوقات كافة.

في قضية أوكرانيا. لقد قمت بالرد على تلك الاتهامات في الجلسات السابقة. أما اليوم، فلعلي أخذ موقفاً هجومياً وأتناول بعض الأمور عن الولايات المتحدة.

أولاً، تمثل الأزمة الأوكرانية، في الأساس، اندلاعا للتوترات الأمنية المتراكمة في أوروبا. وهي نتيجة لتراجع مستوى الأمن والثقة في أوروبا وتفاقمه منذ أمد طويل. والولايات المتحدة تحديداً هي التي تعمل باستمرار على تقاوم التوترات الأمنية وتوسيع فجوة انعدام الثقة والتسبب بالانقسام والمواجهة في أوروبا.

ثانياً، بعد اندلاع الحرب، وفي مواجهة الأزمة الإنسانية المتزايدة الحدة وآثارها غير المباشرة، دعت معظم دول العالم إلى استئناف السلام في وقت مبكر ووقف إطلاق النار بهدف إنهاء الحرب. والولايات المتحدة تحديداً هي التي تواصل إرسال الأسلحة إلى ساحة المعركة، وتصف ذلك علانية بأنه فرصة لإضعاف روسيا وإلحاق الهزيمة بها، ساعية بشكل صارخ إلى تحقيق أجندتها الجيوسياسية الخاصة.

ثالثاً، إن المجتمع الدولي يدعو إلى التعاون وليس الانقسام. فالحوار، وليس المواجهة، هو المطلوب لحل الأزمة في أوكرانيا. والولايات المتحدة تحديداً هي التي دأبت مراراً وتكراراً على التشكيك في جهود السلام التي تبذلها الصين، والربط باستمرار ما بين الصين وروسيا، وإثارة الشقاق في العلاقات الصينية الأوروبية من أجل تعمد اختلاق المواجهة بين التكتلات.

ونود أن ننصح الولايات المتحدة بأن استغلال القلق واختلاق الأعداء وتأجيج المواجهة لن يجرّ على العالم النزاعات والفوضى فحسب، بل سيضر بالولايات المتحدة في نهاية الأمر أيضاً. ونأمل أن تتوقف الولايات المتحدة عن البحث غير المجدي عن طرف لإلقاء اللوم عليه وأن تعمل مع الدول المعنية، بما في ذلك الصين، للإسهام بشكل ملموس في التسوية السياسية للأزمة الأوكرانية بدلاً من عرقلة جهود المجتمع الدولي من أجل السلام.

أخيراً، إذا لم يوجه ممثل الولايات المتحدة، على غير عادته، أي اتهامات ضد الصين في بيانه لاحقاً، فأود أن أعترز له مسبقاً.

الدقيق ومراقبة الاستخدام النهائي في الوقت الراهن، مما يؤدي إلى نقاط ضعف قد تقدم جهات فاعلة خبيثة على استغلالها.

ولا تشكّل الحالة في أوكرانيا استثناء. فقد تظهر الأسلحة المنقولة في السياق الحالي في الأسواق السوداء في المستقبل، بما في ذلك في أفريقيا، مما قد يوجج تجارة الأسلحة غير المشروعة التي تهدد السكان المدنيين والاستقرار الإقليمي. وتتطلب منا هذه الحلقة المدمرة التحرك فوراً. وفي هذا السياق، تؤكد الأهمية الحاسمة لإطار الأمم المتحدة لنزع السلاح والتعهدات الملزمة الواردة في الصكوك الدولية ذات الصلة، بما في ذلك معاهدة تجارة الأسلحة التي تفرض ضوابط صارمة على عمليات نقل الأسلحة لمنع حدوث عواقب غير مرجوة.

ولا تزال الآثار الإنسانية المترتبة على ذلك مقلقة للغاية. فلا تزال الإصابات في صفوف المدنيين في أوكرانيا مرتفعة بشكل غير مقبول، في ظل تأتي جزء كبير منها عن الأسلحة المتفجرة. وحرى بنا التأكيد أن القانون الدولي الإنساني يشترط، لا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، الالتزام والاحترام العالميين.

وإذ نشير إلى نداءاتنا السابقة، فإننا نحث المجلس بقوة على قيادة تحول استراتيجي من إدامة الاشتباكات العسكرية إلى تهيئة الظروف المواتية للسلام. فمن شأن هذا التصحيح للمسار أن يعزز إلى حد كبير الثقة العالمية في ولاية المجلس لصون السلام والأمن الدوليين.

في الختام، ندعو المجلس إلى إعطاء الأولوية للمبادرات الدبلوماسية على حساب اعتبارات التسلح من أجل منع حدوث تصعيد لا رجعة فيه، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على أوكرانيا وخارجها. فلنوجه جهودنا الجماعية نحو مبادرات حقيقية لبناء السلام.

السيد إيريا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أديجي إيبو، مدير مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ونائب الممثلة السامية، ومقدم الإحاطة الآخر على بيانتهما.

ادعت روسيا مراراً وتكراراً أن ما يسمى بنقل الأسلحة الغربية إلى أوكرانيا يطيل أمد الحرب العدوانية التي بدأتها روسيا نفسها. ولا يمكن لأي شخص عاقل أن يصدق هذه الرواية المشوهة. وبدلاً من ذلك،

ونشدد مرة أخرى على ضرورة المحاسبة الكاملة على جميع الجرائم التي ارتكبتها روسيا في أوكرانيا. ونكرر تأكيد دعمنا للعمل الجاري الذي تقوم به المحكمة الجنائية الدولية ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا وسجل الأضرار التي لحقت بأوكرانيا. كما نؤكد مجدداً تأييدنا لإنشاء محكمة خاصة لمحاكمة جريمة العدوان على أوكرانيا.

في الختام، أود أن أشدد مرة أخرى على أن أوكرانيا لها الحق في أن تدافع عن نفسها وفقاً للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وندعو الاتحاد الروسي من جديد إلى أن ينهي الحرب التي بدأها فوراً ويسحب جميع قواته ومعداته العسكرية من كامل أراضي أوكرانيا، داخل حدودها المعترف بها دولياً.

السيد فرنانديس (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أقدم بداية بالشكر لكل من السيد أديجي إيبو والسيد سامويلي على إحاطتهما الوافيتين.

لقد أكدنا في جلسة أمس (انظر S/PV.9767) أن أي محاولة لحل النزاع من خلال مواصلة التصعيد العسكري ستشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين. فهذه الإجراءات لا تزيد من حدة النزاع الشديد بالفعل فحسب، بل تقوض بشكل أساسي أهداف نزع السلاح العالمي أيضاً. والتداعيات المترتبة على الاستقرار الدولي أكثر بكثير من أن يتم تجاهلها.

لطالما أكدت موزامبيق على حق الدول في الدفاع عن النفس، على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي. ومع ذلك، فإن التزويد المستمر بالأسلحة، مثل المنظومات بعيدة المدى والمنصات القتالية المتقدمة وقذائف المدفعية ذات العيار الثقيل والطائرات المسيّرة، يوجج المزيد من التوترات. ويجب أن نقر بالحقيقة الأساسية، فعندما تعطي الدول الأولوية للتسلح، تصبح الحلول الدبلوماسية أبعد عن المنال.

وكما تم التوضيح سابقاً، تُظهر السوابق التاريخية بوضوح المخاطر العميقة المرتبطة بعدم ضبط انتشار الأسلحة. وتتفاقم هذه المخاطر بسبب عدم توفر بروتوكولات التحقق بعد الشحن والتتبع

تحاول روسيا اليوم زوراً وبهتاناً لوم الآخرين على حربها وعلى عناد بوتين. لقد بدأت روسيا هذه الحرب. ويمكن لروسيا أن تنتهيها غداً. وإلى أن تفعل ذلك، فإن لأوكرانيا الحق الأصيل في الدفاع عن نفسها، ويمكن للمجتمع الدولي - بل يجب عليه - ضمان عدم إعادة رسم حدود أوكرانيا بالقوة.

وكما قلتُ مراراً وتكراراً، فإن المعلومات المضللة الروسية لا تخدع أحداً. ليست المشكلة الحقيقية في الدعم الدولي للدفاع عن أوكرانيا. إن روسيا هي المعتدي؛ وأوكرانيا هي الضحية. وبالنسبة لروسيا، فإن الحرب تعني الغزو؛ أما بالنسبة لأوكرانيا، فهي تعني البقاء. إن المسألة اليوم هي عدوان روسيا غير المشروع على أوكرانيا والبلدان التي تغذي هذا العدوان بشكل خطير. والمفارقة هنا واضحة: إن روسيا تدعو إلى عقد هذه الجلسة في الوقت الذي ينتشر 10 000 جندي من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في روسيا للتدريب وربما الانضمام إلى القوات الروسية في الحرب ضد أوكرانيا.

وقد استمعنا أمس (انظر S/PV.9767) إلى شواغل المجتمع الدولي الجدية إزاء احتمال اعتزام روسيا استخدام جنود من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ضد القوات الأوكرانية. ونحذر روسيا من الوقوع في هذا الخطأ الخطير في التقدير. ومن شأن مشاركة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في القتال ضد أوكرانيا أن يشكل توسعاً مقلقاً للنزاع. وبالفعل، يمثل نشر قوات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في روسيا نمواً خطيراً في العلاقات بين روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ونلاحظ أنه في آذار/مارس، استخدمت روسيا حق النقض ضد تجديد ولاية فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (انظر S/PV.9591). وعلى مدى 15 عاماً، رصد فريق الخبراء مدى الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي لا تزال جميعها سارية المفعول. وصادق مجلس الدوما الأسبوع الماضي على اتفاق الدفاع المشترك بين روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في حين أن جمهورية

ينبغي التركيز بوضوح على المساعدات العسكرية التي تسعى روسيا للحصول عليها. وعلى وجه التحديد، فإن التقدم الحاصل في التعاون العسكري بين روسيا وكوريا الشمالية ينذر بالخطر الشديد، لأنه يؤدي إلى مزيد من التدهور في الحالة في أوكرانيا، ومن المرجح أن تكسب كوريا الشمالية شيئاً في المقابل.

لقد أدنا مراراً وتكراراً بأشد العبارات شراء روسيا لقذائف تسيارية من كوريا الشمالية لاستخدامها ضد أوكرانيا. وكما ذكرنا أمس (انظر S/PV.9767)، فإن إرسال كوريا الشمالية لجنودها إلى روسيا ومشاركتهم في التدريبات العسكرية يشكل انتهاكاً صارخاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونواصل مراقبة هذا التطور عن كثب بقلق بالغ، بما في ذلك الخطر الوشيك المتمثل في احتمال مشاركة تلك القوات بشكل مباشر في العدوان الروسي على أوكرانيا، الأمر الذي سيشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، نكرر الإعراب عن قلقنا العميق إزاء نقل إيران للقذائف التسيارية إلى روسيا. وهذه هي المسائل التي ينبغي أن يركز عليها مجلس الأمن. إن أي عمل يدعم انتهاك روسيا لميثاق الأمم المتحدة عمل غير مقبول. وعلى العكس من ذلك، فإن الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لأوكرانيا شرعي وقانوني على حد سواء. ومن الواضح أن ادعاء روسيا هو محاولة لتضليل المجتمع الدولي.

ويقترح بعض الأعضاء أن تتحلّى جميع الأطراف بضبط النفس. غير أن ذلك الاقتراح مضلل تماماً في مثل هذه الحالة الواضحة. ونود أن نكرر أن أي دعوة للسلام لا تؤكد سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها لا تتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة. وهذا أمر غير عادل وغير مستدام. ويجب على المجتمع الدولي أن يرفض هذا "السلام" الزائف.

في الختام، نكرر مطالبتنا القوية بانسحاب روسيا الفوري وغير المشروط من أوكرانيا ونؤكد من جديد التزامنا بمواصلة دعم أوكرانيا.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد إيبو على إحاطته.

بعد 980 يوماً من الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة، مع كل ما تسببت فيه روسيا من موت ودمار،

الدفاعي الروسي، بما في ذلك، كما قلت، مكونات الأسلحة وتكنولوجيا الطائرات المسيرة وتكنولوجيا القذائف الانسيابية، وأدوات صنع الآلات، والإلكترونيات الدقيقة والنيتروسليلوز. أكرر ذلك لأنه أمر مهم. وكما قلت، تعاونت شركات تتخذ من جمهورية الصين الشعبية مقراً لها مع شركات دفاعية روسية لتصميم وإنتاج طائرات مسيرة هجومية بعيدة المدى. وهذه حقائق مهمة تستحق التكرار.

وبينما أدان 141 بلداً الغزو الروسي وانتهاكه لميثاق الأمم المتحدة، حيث أهاب 141 بلداً بروسيا سحب قواتها وإحلال السلام، امتنعت الصين عن التصويت (انظر A/ES-10/PV.19). وحتى الآن، يمكن أن يساعد صوت الصين في إنهاء الحرب من خلال دعوة روسيا إلى سحب قواتها من حدود أوكرانيا المعترف بها دولياً. وكما قلت سابقاً، سيواصل وفد الولايات المتحدة الأمريكية التتديد بالبلدان، بما في ذلك الصين، التي تقدم الدعم للقاعدة الصناعية الدفاعية الروسية. ولن نتوقف عن هذا التتديد حتى يتوقف هذا الدعم.

أخيراً، ندعو روسيا مرة أخرى إلى إنهاء هذه الحرب وسحب قواتها فوراً من الأراضي الأوكرانية المعترف بها دولياً، ووقف مشنرياتها من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والعتاد الإيراني والوفاء بمسؤولياتها كعضو في مجلس الأمن. وأود أن أقول بوضوح: حتى مع إضافة قوات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لن تنتصر القوات الروسية في أوكرانيا.

السيدة بن (غيانا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد إييو على إحاطته اليوم وأحيط علماً بالمعلومات التي قدمها السيد سامويلي.

تشاطر غيانا القلق الذي أعرب عنه السيد إييو بشأن خطر تحويل وانتشار الأسلحة والذخائر المنقولة إلى هذا النزاع المسلح أو أي نزاع مسلح. ونشير إلى أن الكثير من هذه المخاطر سنظل قائمة حتى بعد انتهاء القتال، ونؤكد ضرورة أن يضمن جميع المعنيين امتثال عمليات نقل الأسلحة لصكوك نزع السلاح وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما يجب أن يكون هناك أحكام وضوابط قوية للحيلولة دون تحويل وجهتها. وقد أخطنا علماً أيضاً بأن توريد الأسلحة والذخائر إلى نزاع مسلح من شأنه أن يزيد من تصعيد العنف أو يطيل أمده.

كوريا الشعبية الديمقراطية زودت روسيا بالقذائف التسيارية ومنصات الإطلاق والذخيرة بشكل غير قانوني لدعم الحرب العدوانية الروسية.

إن تصرفات روسيا فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليست خطيرة فحسب، بل إنها تتعارض مع مسؤوليتها بصفتها عضواً دائماً في مجلس الأمن. وينتهك تعاون روسيا العسكري مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية العديد من قرارات مجلس الأمن التي تحظر شراء الأسلحة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتوفير التدريب العسكري لها. وعلى وجه التحديد، فإن تدريب روسيا لجنود من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما يشمل توفير الأسلحة أو الأعتدة ذات الصلة، ينتهك القرارات 1718 (2006) و 1874 (2009) و 2270 (2016). وندين بأشد العبارات الممكنة المسار الذي يسلكه الكرملين مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وقد أظهرت موسكو الازدراء نفسه لهذه المؤسسة عندما انتهكت قرارات مجلس الأمن الأخرى من خلال تعميق العلاقات العسكرية مع طهران. وزودت إيران الكرملين بمسيرات مسلحة وكذلك قذائف تسيارية قريبة المدى، مما يقوض أمن أوروبا وكذلك الشرق الأوسط.

في الوقت نفسه، تواصل الصين التقليل من خطورة دعمها الواسع النطاق للقاعدة الصناعية الدفاعية الروسية حيث توفر المواد الأساسية للإنتاج الدفاعي الروسي، بما في ذلك مكونات الأسلحة والطائرات المسيرة وتكنولوجيا القذائف الانسيابية وأدوات صنع الآلات والإلكترونيات الدقيقة والنيتروسليلوز. بل وقد تعاونت شركات تتخذ من جمهورية الصين الشعبية مقراً لها مع شركات دفاع روسية لتصميم وإنتاج طائرات مسيرة هجومية بعيدة المدى. ولا يمكن للصين أن تدعي بمصادقية أنها صوت للسلام عندما تُمكن روسيا من شن أكبر حرب في أوروبا منذ عقود. إن دعم الصين لروسيا أمر حاسم. ودعم الصين يطيل أمد الحرب. وتتحدث الصين عن تهيئة الظروف الملائمة للسلام، ولكن يمكن للصين أن تهيئ تلك الظروف بسرعة من خلال تعليق هذا الدعم الذي تقدمه لروسيا.

وأريد أن أقول بوضوح: ليس في نيتنا التشهير بالصين أو تشويه سمعتها. ولكن هذه حقائق. فالصين توفر مواد أساسية للإنتاج

ما فتئت سويسرا تدين بشدة الانتهاك الصارخ للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، المتمثل في العدوان العسكري الروسي. ونؤكد مجدداً أن تصرفات روسيا تنتهك الحظر المفروض على استخدام القوة وسلامة أراضي أوكرانيا وسيادتها. ولا يمكن تبرير هذه الأفعال. لقد حان الوقت للعمل على استعادة احترام الميثاق. ولذلك فإننا ندعو روسيا مرة أخرى إلى وقف جميع الأعمال العدائية فوراً وسحب قواتها من كامل أراضي أوكرانيا.

ما انفكت سويسرا تشعر بقلق شديد إزاء تأثير هذه الحرب على السكان المدنيين. ونذكر جميع الأطراف بالتزامها الصارم باحترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. ويقدم التقرير الأخير الصادر عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا (انظر A/79/549)، الذي نُشر هذا الأسبوع، سرداً مفزعا يتضمن نتائج جديدة تتعلق بالتعذيب والعنف الجنسي والهجمات بالأسلحة المتفجرة التي طالت المدنيين والأعيان المدنية، فضلاً عن الهجمات على البنية التحتية المتعلقة بالطاقة. ونلاحظ أن اللجنة خلصت إلى أن لديها ما يكفي من الأدلة لتقرر أن السلطات الروسية قد ارتكبت جرائم ضد الإنسانية تتمثل في التعذيب. وتدعم سويسرا بقوة عمل اللجنة وتوصياتها. ونحث روسيا على الامتثال لهذه التوصيات من دون تأخير والتعاون الكامل مع جميع هيئات الرصد والتحقيق الدولية.

لقد أعربت سويسرا مراراً وتكراراً عن موقفها من موضوع اليوم. أولاً، نؤكد من جديد أن لأوكرانيا الحق في ضمان أمنها والدفاع عن سلامة أراضيها وسيادتها.

ثانياً، نعرب عن استيائنا البالغ إزاء استمرار وتكثيف الدعم الخارجي الواضح للعدوان العسكري الروسي. وأشار إلى جلسة المجلس بالأمس (انظر S/PV.9767)، التي تناولت ادعاءات نشر قوات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في روسيا، وإلى الموقف الذي أعربت عنه سويسرا في تلك المناسبة.

وثالثاً، نردد دعوة مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح إلى الامتثال للإطار القانوني الدولي الساري، بما في ذلك قرارات المجلس

إن الوسيلة الفعالة الوحيدة للحيلولة دون زيادة التصعيد أو عدم الاستقرار في أوكرانيا والمنطقة الأوسع هي إنهاء هذه الحرب. إن إطالة أمدها ينطوي على مخاطر وعواقب وخيمة متزايدة، لا بالنسبة للأطراف المعنية مباشرة ولكن أيضاً بالنسبة لبلدان المنطقة وللسلام والأمن العالميين.

ولا يزال حجم الاحتياجات الإنسانية الحالية في أوكرانيا كبيراً جداً وسيزداد لا محالة في أشهر الشتاء القادمة. هناك 14,6 مليون شخص في حاجة إلى المساعدة، مع وجود ما يقرب من 4 ملايين نازح داخلياً وأكثر من 6 ملايين شخص يعيشون كلاجئين في أوروبا. وقد أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أمس بأن الحالة الإنسانية في البلد قد تفاقمت منذ شهر آب/أغسطس بسبب تكثيف الهجمات في المناطق الشمالية الشرقية والشرقية والجنوبية. وفي الوقت نفسه، تلقى النداء الإنساني لعام 2024 أقل من نصف المبلغ المطلوب البالغ 3,1 بلايين دولار، وتواجه جهود الاستجابة تحديات متزايدة، بما في ذلك مخاطر تتعلق بالسلامة.

وتدعو غيانا المجتمع الدولي إلى زيادة الدعم المقدم للاستجابة الإنسانية. كما ندعو أطراف النزاع إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وتقليل الأضرار التي تلحق بالمدنيين إلى الحد الأدنى، وإتاحة وصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق إلى جميع الأشخاص المحتاجين وضمان سلامة وحماية العاملين في المجال الإنساني. كما نحث الأطراف أيضاً على الالتزام بعملية سياسية ودبلوماسية جادة لإنهاء النزاع سلمياً ومع الاحترام الكامل لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

لقد حان الوقت لإنهاء الأعمال العدائية وتوظيف الموارد لإعادة بناء حياة ملايين الأشخاص المتضررين.

الرئيسية (تكلمت بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة سويسرا.

وأود أن أنضم إلى زملائي في توجيه الشكر إلى نائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيد إييو.

جزاءات أحادية الجانب وولاية قضائية غير قانونية خارج حدودها على الكيانات والأفراد الصينيين. وسوف نتخذ جميع التدابير اللازمة لحماية الحقوق والمصالح المشروعة والقانونية للشركات الصينية والمواطنين الصينيين.

وأود أن أشير أيضا إلى أن الصين قد دعت منذ بداية الحرب إلى وقف إطلاق النار في وقت مبكر وإنهاء القتال، وإلى تسوية المنازعات من خلال المفاوضات الدبلوماسية والتشجيع على التوصل إلى تسوية سياسية. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، كانت الصين تتحدث علنا وتستخدم مساعيها الحميدة لتحقيق هذه الغاية. وأعتقد أن المجتمع الدولي يستطيع أن يرى بوضوح من يدعم السلام ومن يعرقله.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): لن أرد على زميلي الصيني؛ فأعتقد أنني كنت واضحا تماما.

لقد تلقينا للتو بعض المعلومات، التي وردت إلينا منذ دقائق، والتي تشير إلى أن هناك الآن 8 000 من جنود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إقليم كورسك. ولدي سؤال أطرحه بمنتهى الاحترام على زميلي الروسي: هل روسيا لا تزال تؤكد أنه لا توجد قوات لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في روسيا. هذا هو سؤالي الوحيد ونقطتي الأخيرة.

رفعت الجلسة الساعة 12/00.

ذات الصلة، عند نقل الأسلحة والذخائر. ونحث جميع الدول على احترام التزاماتها القانونية والوفاء بمسؤولياتها السياسية.

وفي الختام، أؤكد على التزام سويسرا المستمر بدعم الجهود الرامية إلى تحقيق سلام عادل ودائم في أوكرانيا، على أساس مبادئ الميثاق. ويقترن هذا الالتزام بدعمنا لجهود المساءلة، لا سيما تلك التي تهدف إلى تقديم مرتكبي الجرائم الدولية إلى العدالة. لأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام في أوكرانيا بدون عدالة.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيسة المجلس.

وقد طلب ممثل الصين الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وقبل أن أعطيه الكلمة، أود أن أذكر أعضاء المجلس بما كان مهماً جداً لسويسرا خلال فترة رئاستنا للمجلس، ولا يزال مهماً بالنسبة لنا في هذه المناقشة الأخيرة في اليوم الأخير من رئاستنا، وهو أن المجلس محفل يسوده الاحترام. لذلك أدعو جميع المتكلمين إلى المشاركة بلهجة ملائمة ولغة مناسبة عند الإدلاء بملاحظاتهم.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): سيكون ردي موجزاً.

لم تقدم الصين أسلحة لأي طرف من أطراف النزاع في أوكرانيا، ولطالما فرضت رقابة صارمة على المواد ذات الاستخدام المزدوج. وتتعاون الشركات الصينية اقتصادياً وتجارياً على نحو طبيعي مع بلدان في جميع أنحاء العالم، ومنها روسيا وأوكرانيا، وفقاً لقواعد منظمة التجارة العالمية ومبادئ السوق، وهو أمر معقول ومشروع ولا غبار عليه. إننا نعارض استخدام الولايات المتحدة لقضية أوكرانيا لتشويه صورة الصين وممارسة الضغط عليها، كما نعارض أيضا فرض الولايات المتحدة